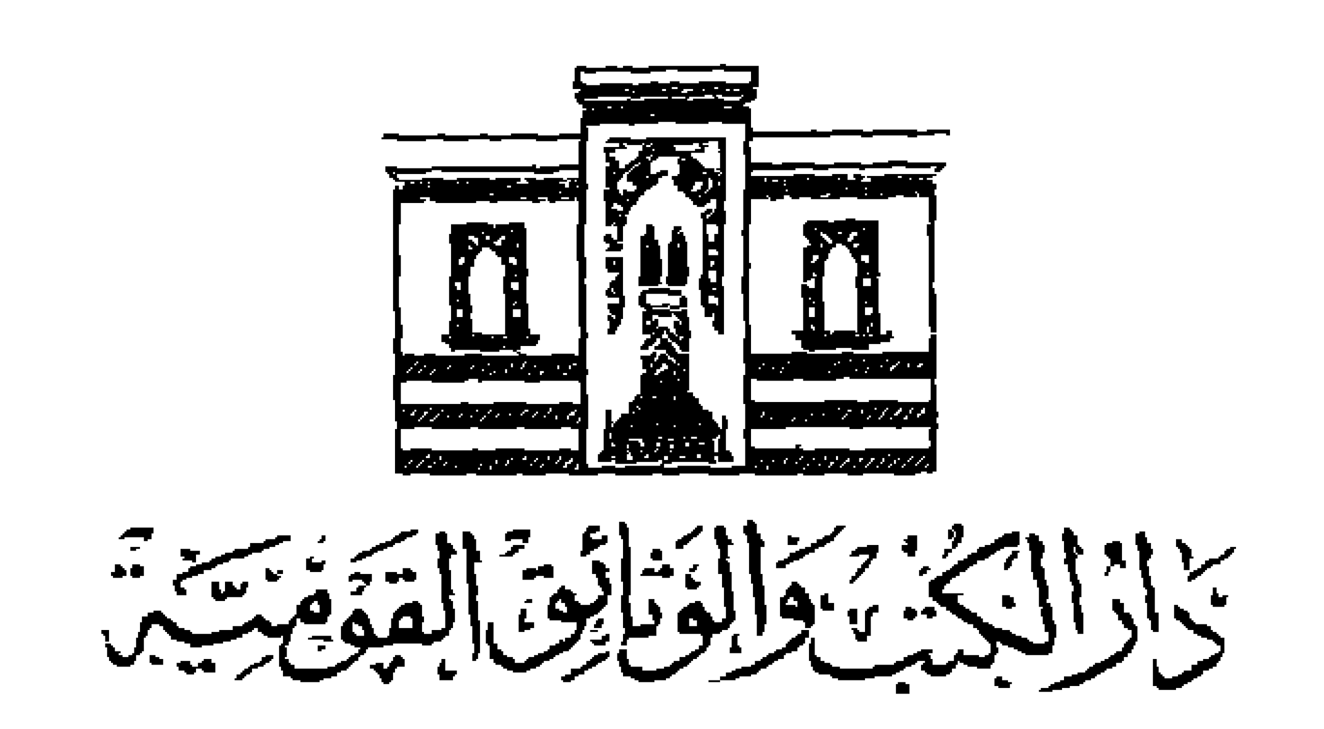

وزارة الثقافة
دار الكتب والوثائق القومية
ندوة حول مرور
٥٠ عاماً
ثورة يوليو
ملخصات البحوث
تحت رعاية الفنان الوزير
فاروق حسنى
٢٠ - ٢٢ يوليو ٢٠٠٢



ملخصات بحوث ندوة

مرور خمسين عاماً على ثورة يوليو ١٩٥٢

٢٠ - ٢٢ يوليو ٢٠٠٢ م

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية
رئيس مجلس الإدارة
د/ صلاح فضل

لجنة إعداد الندوة

رئيس اللجنة : أ. د. صلاح فضل

مقرر اللجنة : أ. د. رؤوف عباس حامد

الأعضاء :

أ. د. يونان لبيب رزق

أ. د. محمد صابر عرب

د. هدى جمال عبدالناصر

د. عاصم الدسوقى

د. عبدالوهاب بكر

أ. حلمى شعراوى

أ. صلاح عيسى

د. أحمد يوسف أحمد

أ. د. محمد جلال غندور

أ. د. رفعت حسن هلال

إخراج وطباعة :

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

المحتويات



تمهيـــد

تعد ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢ تجربة كبيرة، ليس فى التاريخ المصرى فقط وإنما فى كف دول العالم الثالث، حيث استلهمت معظم الحركات الوطنية فى العالم من التجربة المصرية قوة دفعة كبيرة مما أحدث قدراً هائلاً من التوجس لدى القوى الاستعمارية فى العالم.

وإذا كانت ثورة يوليو قد تعرضت لمحن وضربات موجعة من قوى الاستعمار فى العالم إلا أنها على جميع المستويات تعد نقطة تحول ليس فى التاريخ المصرى فقط وإنما فى تاريخ العالم كله.

لذا فإن الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية قد رأت المشاركة فى هذه الاحتفالية، ليس من قبيل المبالغة فى شئ وإنما هو بمثابة إعادة التجربة ودراستها والوقوف على عناصر القوة والضعف فيها استكمالا للفائدة العلمية والتارخية.

اللجنة العلمية المنظمة

الشمسُ التى لا تغيب

شعر أحمد منصور. باريس

خـمـسـونَ عـامًـا لا يَمُـرُّ نهـارُ
إلا وطَيْـفُكَ فى العـيـون مَـدَارُ
إلاّ وصوْتكَ فى السَّـماء مَـعَـامعٌ
إلاّ وَوَقْـعُكَ مـثلمـا الإعـصـارُ
إلاّ وسـيـفُكَ فى الظّلام صَـوَاعقٌ
قَـدًّا تَقِـدُّ ذراعُـهـا الأقْـدارُ
أنفٌ جـموحُ النَّسْـر يَقْـتَحمُ الذُّرى
وَصـدىً يهبُّ.. هبـوبُهُ التَّـزْارُ
ثَغْـرٌ صـهيلُ الكِبْرِ يَرْهَبُـهُ المَـدَى
ويلفُّ عُـرْضَ الأرضِ فـيـه أُوارُ
فَـيَـمِـيْنُهُ فـوق الرؤوس يمـينُهـا
وَيَسَـارُهُ فـوق النّفـوس يَسَـارُ
نَيْلٌ يَحِـزُّ الصَّـخْـرَ تَهْـرَعُ أَبْحُـرٌ
لعنـاقِـهِ.. وتسـافـرُ الأنهـارُ

الشَّــرْقُ عُــرْسٌ فــالكواكبُ تنجلى

والأَرض تقــفــزُ والجــبــاهُ نمــارُ

خـمـســونَ يوليــو نـاصِــرٌ وجـبـينُهُ

بَـدْرٌ يطـوف علـى الـرّؤى مَـــــوَّارُ

حُــرِّيَّةَ الأوطانِ يَحْــفُــرُ نَبْـضُـهــا

والقلبُ ناصِــرٌ والدّمــا الأحــرارُ

يوليـو انـتـفـاضُ مَـجَـرَّةٍ آنجـامُـهـا

سَمٌ تَحَـــدّى.. والرّجـــالُ قَـــرارُ

في تَيْنِكِ العــينين عَــيْنَي نـاصــرٍ

بَدْرُ البُــدُورِ.. صَــحــابَةٌ.. أَنْصــارُ

فى تَيْنِك العــينينِ صــالتْ أُمَّــةٌ

ومــواقفٌ ومــعــاركٌ وغــمــارُ

مِنْ صــــوتـهِ الزلـزالِ زَلْـزلَ أَزْهَرٌ

زَأَرَتْ ســـويسٌ وانطوى أَشْـــرارُ

فى إرفـع الرأسَ ولا تـخـشَ الـرّدى

شَــمَخَ الجــبــينُ وكَــبَّــرَ الثــوّارُ

خمسون أُمِّ الأرض زَمْجَرَ ثأرُها
فَهَوَى الفَسَادُ وغَيَّمَ استعمارُ
خمسون أُمِّ الأرض أُمّةِ مَنْ هدوا
روح الرّياح فكبّرت أمصارُ
طيْفٌ يُطلُّ فتطفحُ الأنوارُ
قَبْلَ الشروق وترقص الأشجارُ
تَتَفَتَّحُ الأزهار بَعْدَ أوانِها
وَقُبَيْلها تَترافَدُ الأطيارُ
والليلُ فورٌ كالصّباح بلا دُجى
وبلا الأنامل تَعْزِفُ الأوتارُ
شُهُبٌ تَطَايرُ فى العلاء وتنثنى
كالثّلج تُنْدَفُ والعيونُ بحارُ
خمسون عامًا إنّها الأَمْسُ الذّى
كالشّمس وَجَّهَ نُوْرَها الأخيارُ
والشَّمْسُ أَنْتَ على الكنانةِ والسَّنَا
والشَّمْس تُدْرِكُ وَحْدَها الأبصارُ

تنظيم الضباط الأحرار
وعلاقاته بتيارات العمل الوطنى قبل ١٩٥٢

تتناول هذه الدراسة، تاريخ تنظيم الضباط الأحرار، وعلاقته بالقوى والتيارات السياسية الناشطة منذ نشأته وحتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومن الموضوعات المهمة التى تتناولها الدراسة، نشأة التنظيم، متى تحديدًا نشأ التنظيم؟ وكيف أسسه جمال عبدالناصر؟ ويرصد ـ أيضًا ـ جماعات العمل الوطنى فى الجيش المصرى والتى نشطت قبل ظهور التنظيم ثم نجح جمال عبدالناصر فى ضمها إليه.

ومن القضايا التى تعالجها الدراسة، ظهور الهيئة التأسيسية للتنظيم ، متى ظهرت ؟ ممن تشكلت؟ وكيف تحولت إلى مجلس قيادة الثورة؟ ويتبع اجتماعات الهيئة وأبرز القضايا التى ناقشتها، والخلافات التى وقعت فى الفترة التى سبقت الثورة بين جمال عبدالناصر وبعض أعضاء هذه الهيئة.

وتعالج الدراسة كذلك الأصول الاجتماعية والطبقية للضباط الأحرار، وكذلك الهوية الأيديولوجية أو الانتماءات الفكرية لهم، لتحاول الإجابة على سؤال مهم: هل كان الالتقاء بينهم التقاءً أيديولوجيًا؟ وهل تبلورت عندهم توجهات أيديولوجية ناحية اليمين أو اليسار؟

وتعالج الدراسة كذلك، علاقات التنظيم بالقوى السياسية العلنية كحزب الوفد، والسرية التى تعمل تحت الأرض كجماعة الإخوان المسلمين، والمنظمات الشيوعية المصرية، كما ترصد نشاطات التنظيم، وموقفه من حرب ١٩٤٨، ومن التطورات السياسية فى مصر ١٩٤٨ - ١٩٥٢، وأهم ما جاء فى منشوراته، وكذلك صدامه بالملك فاروق، وتصاعد التصادم حتى انتهى الأمر إلي اتجاههم إلى التخطيط الانقلابى والقيام بالثورة ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

دكتور/ جمال شقرة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

جامعة عين شمس

صراع المائة ساعة لإسقاط فاروق

دكتور فطين أحمد فريد على

بعد اجتماع لجنة القيادة بعد ظهر يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ فى منزل خالد محيى الدين والذى تم فيه شرح ومناقشة خطة التحرك للاستيلاء على قيادة الجيش، تحدد لبدء التحرك ساعة الصفر فى الواحدة من فجر ٢٣ يولية.

وفى حوالى الساعة الثامنة مساء ٢٢يوليو ١٩٥٢ تعرضت حركة الجيش لأكبر خطر يمكن أن تصادفه بل وكاد يقضى عليها قبل أن تبدأ حيث تسرب نبأ الحركة إلى الملك فاروق بالإسكندرية. كما أبلغ البكباشى جمال عبد الناصر بواسطة اليوزباشى سعد حسن توفيق بأن الملك فاروق أخذ خبراً بالحركة.

كان رد الملك فاروق هو تكليف الفريق حيدر باشا والفريق حسين فريد بدراسة الوضع فوراً والتصدى للحركة واخمادها.

وحدث خطأ بسيط ولكنه كان عظيم الأثر حيث تحرك البكباشى يوسف صديق بمقدمة الكتيبة الأولى مدافع ماكينة قبل ساعة الصفر بساعة كاملة وكان دورها مساندة الكتيبة الثالثة عشرة المكلفة بالاستيلاء على رئاسة الجيش فتحول دورها بسبب غير مقصود إلى

أن أصبحت صاحبة الدور الأول فى تنفيذ الخطة بالاستيلاء على رئاسة الجيش، وتمكن يوسف صديق من اقتحام قيادة الجيش والاستيلاء عليها وأسر رئيس الأركان الفريق حسين فريد وبعض القادة.

● تحرك قوات الانقلاب ودور الوحدات فى المعركة.

- تحرك باقى قوات المشاة.

- تحرك الفرسان.

- تحرك المدفعية.

● كيف تصرفت جبهة الملك فاروق الموجودة بالأسكندرية؟

● عبد الناصر يبلغ الإخوان بنجاح الحركة.

● البيان الأول للحركة .. ومن الذى أذاع البيان ؟!

البكباشى أنور السادات لم يكن أول من أذاع البيان !

● الصاغ مجدى حسنين يسيطر على محطة أبى زعبل وسط قلق واضطراب فى الإذاعة.

● الاستيلاء على المطارات.

ساعات محدودة فى ظلام ليلة حولت الضباط الأحرار من شبان

يلتهب الغضب فى صدورهم إلى مسئولين عن سياسة مصر دون أن يستعدوا لذلك بدراسة عميقة أو تخطيط واضح.

وعلى قدر ما دفعتهم الظروف والأحداث وخشية تحرك الملك ضدهم، على قدر ما كان الوقت أضيق من أن يتسع للتفكير والتأمل، وخاصة أنهم لم يكونوا قد اجتمعوا على وحدة فكر أو منهج أو برنامج سياسى تفصيلى.

كان انتصار الحركة مفاجئاً لأكثرهم تفاؤلاً.. تهاوت قلاع الملك وسقط آعوانه من كبار الضباط دون مقاومة واشتعل الحماس بين رجال الجيش مع شروق شمس ٢٣ يوليه. واحتشد الجميع لتأييد الحركة.

وخلال مائة ساعة تغير الحال غير الحال، مابين استيلاء سرية تتألف من ستين رجلاً على مقر رئاسة أركان الجيش فى القاهرة وبين تحرك اليخت الملكى«المحروسة» حاملاً الملك فاروق إلى منفاه الاختيارى وإذا كان البيان الذى أُذيع فى صباح يوم ٢٣ يوليو قد فاجأ الأسماع بعد أن اخترق حاجز الرقابة التى كانت تفرضها الأحكام العرفية ويفرضها قانون أنباء القصر، فإن كثيرين كانوا يعتقدون أن المفاجأة قد بلغت ذروتها وأن الصراع فى نظر هذا البعض هو صراع الأجيال فى الجيش و النجاح والفشل لايتعدى حدود القوات المسلحة،

لاسيما وأن مسرح الأحداث كان بعيداً عن المقر الصيفى الرسمى للدولة ملكاً وحكومةً، لهذا فإن الساعات التسعين التالية على قيام حركة الجيش - مع ماكانت تخفيه من شحنات متفجرة مرت فى الظاهر هينة لينة حتى كانت المفاجأة الختامية فى ظهر يوم السادس والعشرين من الشهر.

وسوف نسلسل الأحداث الظاهرة والخفية ساعة بساعة موزعة بين العاصمتين القاهرة والإسكندرية، ومن هذا التسلسل الزمنى يتبين أن ماحدث وهو الاستيلاء على مقر الجيش وعلى بعض المرافق العامة لم يكن انتصاراً حاسماً بل جولة فى معركة مازالت نتائجها غير منظورة إذ ماذا لو أن قوات الاسكندرية البرية وقفت موقف الترقب على الأقل مؤيدة من القوات البحرية التى كانت أكثر الأسلحة تأييداً للعرش؟ أو ماذا ...الخ؟

كانت هناك عشرات الاحتمالات، ومن المبالغة أن نقول أن قادة الحركة كانوا قد أعدوا لكل شئ عدته، لهذا كله لنا أن نقرر بكل ثقة أن عوامل أخرى بعضها سلبى محض وبعضها من خلق الظروف وتولد الحوادث كان لها الدور الأكبر فى تأكيد هذا النجاح بعد تسعين ساعة ليس إلاَّ من استيلاء سرية يوسف صديق على مقر رئاسة أركان حرب الجيش وحتى رحيل الملك فاروق على المحروسة.

وهكذا أقلعت المحروسة تقل فاروقاً ميممة إيطالياً كما يممها جدٌّ له من قبل هو (الخديوى إسماعيل بن ابراهيم بن محمد على باشا الكبير) بعد ستة عشر عاماً حكم فيها مصر حكماً مطلقاً.

المصادر والمراجع:

وقد اعتمدت فى هذه الدراسة على مجموعة من الوثائق المهمة التى لم تنشر من قبل يأتى على رأسها الوثائق الآتية:-

١- وثائق لجنة تسجيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بدار المحفوظات المركزية.

٢- وثائق مجلس الوزراء ووثائق الخارجية المصرية.

٣- المذكرات الشخصية لقادة الحركة الغير منشورة.

٤- المقابلات الشخصية مع معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار.

ووثائق أخرى كثيرة بالإضافة إلى المراجع العربية والأجنبية والدوريات والمذكرات المنشورة.

موقف الثورة من الجهاز الإدارى القديم

كان لزامًا على ثوار يوليو ١٩٥٢ أن يدخلوا تعديلات وإصلاحات فى الجهاز الإدارى الذى تسلموه من بين ما تسلموه لدى نجاح الحركة.

ولقد كان من الضرورى على الثوار أن يجروا نوعًا من التطهير فى الإدارة الحكومية يتواءم مع «العهد الجديد»

لذلك فإن النظام الجديد أصدر القوانين والنظم والقرارات العديدة التى تدور فى معظمها حول التخلص من اتباع النظام الملكى السابق، مع عدم المساس بالهيكل العام للجهاز الحكومى، بمعنى محاولة تطهير الإدارة من العناصر التى يخشى على النظام الجديد من استمرارها فى السلطة، وفى نفس الوقت جعل الإدارة تؤدى واجباتها المعتادة ليسير دولاب العمل دون توقف.

وهذه الورقة تناقش كل هذا فى شكل محاور على الشكل الآتى:

- نظرة ضباط يوليو للإدارة الحكومية (تطهير الإدارة الحكومية).
- الإجراءات التى اتخذت لتصحيح المسار الإدارى.
- شكل الاتجاه التصحيحى (شخصى - قانونى - إدارى).

ـ نتائج هذه الإجراءات إيجابًا وسلبًا، مع تقييم الجهاز الإدارى بعد ذلك.

دكتور/ عبدالوهاب بكر

أستاذ التاريخ بكلية الآداب

جامعة الزقازيق

جمال عبد الناصر ودور ثورة يوليو في بلورة فكرة القومية العربية

يتناول هذا البحث دور عبد الناصر وثورة يوليو فى بلورة فكرة القومية العربية. وهو ينطلق من حقيقة أن الدعوة إلى القومية العربية بمفهومها الحديث التى بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر. كانت عند قيام ثورة يوليو لاتزال فكرة أقرب إلى العاطفة، وتعانى من إبهام وتناقضات فيها. كما أن الدعوة إليها كانت محصورة فى أقطار عربية دون غيرها.

يتابع البحث التناقضات التى كانت موجودة فى الفكرة وهى: تناقض تاريخى تمثل فى الصدام بين الفكرة والتاريخ البعيد للمنطقة نجم عنه موقف عدائى من تاريخ المنطقة القديم مما أدى إلى تصادم بين الانتماء الوطنى والانتماء القومى. كما عانت الفكرة من تناقض روحى تمثل فى الصدام بين الفكرة وعقائد الأمة. ونتج عنه بعض حملة الدعوة موقف عدائى متشنج من الدين إسلامًا كان أو نصرانيًا ومن القيم الروحية عموما. من أبرز هذه التناقضات أيضا تناقض طبقى تمثل فى الصدام بين الفكرة ومفهوم الثورة الاجتماعية، ونتج عنه إغفال كامل ممن وقعوا فيه من حملة الدعوة القومية للبعد

الاجتماعى فى الثورة، وأحيانًا تصادم بين الثورتين السياسية والاجتماعية.

بسبب الافتقار إلى التحديد أيضًا الذى هو من طبيعة البداية لم يتحدد بعد المكان فى فكرة القومية العربية فى تلك المرحلة، فكان البعض ينادى بالدولة العربية التى تمتد من جبال طوروس شمال سوريا إلى رفح جنوب فلسطين تعبيرا عن الوحدة العربية (سوريا الكبرى).

وجاءت الثورة العربية التى فجرها وقادها عبد الناصر واعية بعمق أبعاد النضال العربى، فأنهت الانفصال الحاد بين تلك الأبعاد، وحددت على أساسها أهداف النضال العربى، وبلورة فكرة القومية العربية وخلصتها من التناقضات وأرستها على أسس علمية،فدخلت الدعوة القومية مرحلة النضج.

أحمد صدقى الدجانى

العروبة والسياسة القومية نحو الوحدة

محسن أحمد العينى

مصر كانت دائمًا قلب الأمة العربية وأهم أقطارها، يساعد على هذا موقعها ونيلها والأزهر، ومكانة علمائها وأدبائها وفنانيها..

فى ظل الدولة العثمانية.. ارتبطت كافة الاقطار العربية إلا مصر.. فكان لها وضعها الخاص.. وبعد الحرب الأولى حاولت أقطار المشرق تحقيق وحدتها.. ولكنها فشلت..

وبعد الحرب الثانية حصلت هذه الأقطار على استقلالها.. وبادرت مصر باستضافة زعمائها، وقامت جامعة الدول العربية.

وقبل أن تقف هذه الدول على اقدامها.. واجهت كارثة فلسطين.. وقرار التقسيم.. ودخلت الحرب.. وكانت الهزيمة..

وخرجت جيوشها جريحة ساخطة على حكامها.. وبدأت قصة الانقلابات العسكرية بحجة وبزعم وبهدف التصحيح والإصلاح والثأر من الهزيمة..

ورحبت الجماهير بأول انقلاب عسكرى فى سوريا، ولكنه تكرر أكثر من مرة، ولم تجن سوريا سوى الحكم العسكرى الديكتاتورى ذى البيانات والشعارات..

وفى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فوجئ الشعب فى مصر وفى الاقطار العربية بالانقلاب العسكرى فى القاهرة..

واذا كان الشعب المصرى قد رحب بالانقلاب والتف حوله فقد ترددت الجماهير العربية وخاصة فى سوريا ولبنان والعراق فى استقباله.. واعتبرته صورةً منِ انقلابات سوريا .. العسكرية.. الفردية.. الديكتاتورية.. بل وتصورته مرتبطاً بصورةٍ أو بأخرى بالولايات المتحدة.

وساعد على هذا التصور.. انشغال «الحركة المباركة» فى عامها الأول بإبعاد الملك، وإعلان الجمهورية، وترتيب الشئون الداخلية، وحسم أمور القيادة.

وأعقب هذا مباشرةً إبراز هوية مصر العربية بصورة لا لبس فيها ولا غموض.

وبدأت مصر الثورة.. مصر العروبة.. تتحرك عربيًا :

- بعيدًا عن الأضواء.. أرسلت عيونها إلى العديد من الأقطار العربية.. للتعرف على الأحوال.. ذهبوا إلى سوريا ولبنان والعراق والأردن والسعودية واليمن.. بل وغامر بعضهم إلى عُمان التى كانت معزولة وشبيهة «بالتبت».
- اهتمت بالطلاَّب العرب فى المعاهد والجامعات المصرية.. وباللاجئين السياسيين.
- وجهت المدرسين المصريين المعارين للدول العربية.
- كلفت العاملين فى سفاراتها وخاصة الملحقين العسكريين فى العواصم العربية بإرسال التقارير المستفيضه.

● اهتمت بالجامعة العربية والعاملين بها.

● لم تترك مجالاً ولا بابًا إلاّ وسلكته لتعرف حقيقة الحال.. وماذا ينبغى عمله لدفع الجماهير للإلتفاف حول الثورة.. حول القاهرة.. حول القيادة.. لمجابهة الاستعمار والصهيونيه والرجعية والأحلاف.

وشيئًا فشيئًا.. لم يَعُدْ ما جرى فى القاهره انقلابًا عسكريًا.. بل ثورة.. شعبية.. عربية تقدمية.

وبدأت إذاعة صوت العرب.. تهز جماهير الأمة العربية فى كل أقطارها.. من المحيط الهادر.. إلى الخليج الثائر.. لبيك عبد الناصر.

دار الكتب والوثائق القومية.

ندوة: خمسين عاماً على ثورة يوليو ١٩٥٢.

نظرة السوريين إلى ثورة يوليو وتحولاتها من (١٩٥٢-١٩٥٥)

جمال باروت

مرحلة الأربعينات ومشاركة بعض النشطاء السوريين فى الجمعيات السرية التى تشكلت فى عام ١٩٤١ ، وصلة ذلك بنشوء الحركات الراديكالية.

- نشاط المجموعة الراديكالية أو الإرهابيه الثورية المصرية (مصطفى كمال الدفراوى، حسين توفيق عبد القادر عامر وغيرهم...) فى سورية، ومساهمتهم فى تشكيل« كتائب الفداء العربى من» التجربة الأولى لحركة القوميين العرب لاحقاً، بين دمشق - بيروت. وأزمتها ونهايتها.

- الاحتفال بعيد جلاء الفرنسيين عن سورية فى مصر كتعبير عن رغبة الراديكالية الوطنية بجلاء الإنكليز عن مصر. الصراع بين لجنة الطلبة والعمال واللجنة القومية.

- إلغاء المعاهدة المصرية - الإنكليزية وصداها فى سورية.

- قيام حركة ٢٣ يوليو ثم تسميتها من قبل مجلس الضباط بالثورة.

- انعكاس تعقيدات «الاتصال» والتناقض مابين تنظيم الضباط الأحرار (جناح عبد الناصر) وبين الإخوان المصريين على الوضع الإخوانى السورى.

- امتداد محاولة الانقلاب الداخلى على الهضيبى فى مصر على خلفية الانشقاق الداخلى الإخوانى المصرى فى الموقف من الثورة، إلى سورية. ودور الورتلانى (لمحه عنه كافية) فى تنسيق ذلك، ثم دور نجيب جويفل والعلاقة مابين الشباب الإخوانى السورى الثائر على قيادة مصطفى السباعى (المراقب العام لاخوان سوريه وعضو الهيئة التأسيسية) ومابين عبد الناصر، فى إطار تطويق مركز الهضيبى فى أقوى تنظيم إخوانى قطرى وهو التنظيم السورى.

- قيام حركة ٢٣ يوليو فى فترة الانقلاب الرابع للشيشكلى وتعطيله للدستور، وإعلانه نظاماً رئاسياً، وحل الأحزاب، ومحاولة القيام بإصلاح زراعى غير موفق، ومقالات السوريين بين ذلك وبين اجراءات حكومة اللواء نجيب.

- احتدام الصراع الداخلى الإخوانى المصرى على خلفية الاستقطاب مابين المجلس الثورى الإخوانى. زيارة الهضيبى ومكتب الإرشاد العام إلى سورية.موقف مجلس الضباط فعالية الوفد فى سورية . تكتيك إسقاط الشيشكلى عبر انتفاضة عسكرية شعبية ومحاولة تطبيق الإخوان (من خلال الجبهة مع الشيوعيين والوفديين) لذلك فى مصر ضد عبد الناصر.

- نظرة السوريين إلى ثورة ٢٣ يوليو فى البداية كانقلاب عسكرى تقف خلفه السفارة الأمريكية. مواقف حركاتهم الشبابية من ذلك.

- موقف السوريين من حادث المنشية وقرارات محكمة الثورة وتنفيذها على المستويات الحكومية الرسمية/ الشعبية/ البرلمانية. والموقف المعارض لاتفاقية الجلاء.

- موقع ذلك فى سيادة الاستقطاب الإقليمى - الدولى حول سورية، وبالنسبة للنظام الإقليمى العربى. موقع سورية فى الاستقطاب ما بين المحورين المصرى - السعودى والمحور الهاشمى.

- سياسة الأحلاف وموقف السوريين وموقف الثورة. وسقوط الحكومة السورية المتهمة بممالأة سياسة الأحلاف، وتشكيل حكومة تسيطر عليها جبهة تقدمية سياسية - عسكرية سورية - حسمت، الاستقطاب الإقليمى فى عام ١٩٥٥ لصالح المحور المصرى - السعودى ، تميز عبد الناصر على أعضاء مجلسه الثورى .

- عدوان السويس وتحول صورة عبد الناصر من ضابط مغامر متعطش للسلطة إلى قائد قومى. تحول موقف القوى السورية من الثورة جذرياً. الاتصالات الأولى مع حركة القوميين العرب (كانت تسمى يومئذ الشباب القومى العربى). مصر فى مركز الحياة السياسية الشعبية السورية.

- مواثيق الدفاع المشترك المصرى - السورى. تحول مصر الى لاعب أساسى حاسم فى الاستقطابات السورية السياسية الداخلية، وطرح الراديكاليين السوريين مسألة الوحدة. الضغط الأمريكى

والضغط التركى على سورية. علاقة ذلك باستقطاب الحرب الباردة السير نحو الوحدة.

- الوحدة واعلانها وموقف القوى السورية

يتوقف البحث عند إعلان الوحدة ويغطى المرحلة السابقة مكتبيًا - ميدانيًا- عبر التركيز على الرؤية السورية.

«موقف ثورة يوليو من قضية الإمامة فى عمان»

قبيل الحديث عن موقف مصر من القضية العُمانية يمكن التعريف بتلك القضية بأنها نزاع بين إمامة عُمان (فى الداخل) بزعامة الإمام غالب بن على، وبين سلطان مسقط السلطان سعيد بن تيمور يسانده الانجليز فى ذلك. وقد بدأت أحداث ذلك النزاع فى الظهور منذ عام ١٩٥٤م واستمرت حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين، وكانت أشد الفترات حرجاً هى الفترة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٩م من حيث العمل العسكرى من كلا الطرفين، وهو العام الذى لجأ فيه الإمام غالب وأتباعه إلى المملكة السعودية، ثم استمرت القضية فى الاتجاه الدبلوماسى سواء على صعيد جامعة الدول العربية أم على صعيد الأمم المتحدة، واستمرت كذلك إلى أن تولى السلطان قابوس بن سعيد الحكم فى عمان فى يوليو(تموز) عام ١٩٧٠م فتم تسوية هذه القضية سلمياً.

وقد جرت أحداث تلك الأزمة- وخاصة الفترة الحرجة من ١٩٥٥- ١٩٥٩م - فى ظل ظروف تاريخية كانت الدول العربية - وفى مقدمتها مصر والمملكة العربية السعودية- مهيأة لتقديم كل الدعم والعون للإمامة.

أما عن الموقف المصرى من تلك القضية فإنه يأتى من منطلق دور مصر القيادى والريادى فى المنطقة العربية، ويأتى - أيضاً- انطلاقاً من مبادئ الثورة المصرية التى تقضى بدعم حركات التحرر فى الوطن العربى.

ولقد تعددت أشكال المساندة المصرية للقضية العُمانية، فبعد وأثناء التعاون مع الثورة العُمانية بمدها بالأسلحة اللازمة وتدريب المتطوعين العُمانين فى مصر، كانت الدبلوماسية المصرية تتحرك فى اتجاهات شتى من أجل نُصرة القضية العُمانية فى جامعة الدول العربية وأروقة الأمم المتحدة والمؤتمرات المختلفة ومنها على سبيل المثال «مؤتمر مناهضة الاستعمار» الذى انعقد فى روما فى إبريل عام ١٩٦٢م وفيه تم عرض القضية العُمانية، هذا فضلاً عن فتح مكتب لإمامة عمان فى القاهرة ليكون بمثابة الناطق الرسمى باسمها حيث قامت حكومة الثورة فى مصر بإتاحة الفرصة أمام هذا المكتب للعمل بحرية من أجل عرض القضية العمانية فى المحافل الدولية والإقليمية.

ولم تكتف مصر بتلك المساندة بل إنها أفسحت المجال أمام الإعلام المصرى (المقروء والمسموع) بإبراز هذه القضية وعرضها أمام الرأى العام العربى والدولى مما أزعج السلطات البريطانية حتى أن الوثائق البريطانية كانت تعلق دائمًا على ماينشر فى الصحف المصرية وماتذيعه إذاعة صوت العرب .

وفى تقويم الموقف المصرى من هذه القضية نلاحظ مايلى:-

- أن الموقف المصرى - كما ذكرت- جاء من منطلق مساندة مصر لجميع قضايا التحرر فى العالم، وفى العالم العربى بصفة خاصة.

- أن المساندة المصرية للقضية العُمانية لم تكن تهدف إلى شطر عُمان إلى دولتين وإنما كانت تهدف إلى توحيد عُمان تحت زعامة الإمام بحجة أنه هو الممثل الشرعى للشعب العُمانى.

- أن مصر قد لعبت دوراً كبيراً فى مساندة الثورة العُمانية- عسكرياً - فى الفترة من ١٩٥٥م حتى عام ١٩٥٩م، أى أن النشاط المصرى فى إمداد الثورة بالسلاح وتدريب المتطوعين تركز خلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين.

- انعدم النشاط المصرى المساند للثورة عسكرياً خلال فترة الستينيات من القرن العشرين بسبب ثورة اليمن وبسبب حرب يونية ١٩٦٧م، ولكن استمر النشاط السياسى والإعلامى المصرى المساند للقضية.

- قد كان للموقف المصرى أثره فى موقف سلطان مسقط من العدوان الثلاثى على مصر، حيث أوضحت الوثائق البريطانية «أنه أيَّد العمل البريطانى على مصر عام ١٩٥٦م».

د. عبد الحميد شلبى

صدى ثورة يوليو فى سوريا ولبنان

بقلم: أحمد عبدالكريم . دمشق

تمهيد :

غداة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كانت الحرب الباردة على أشدها فى معظم أنحاء العالم، حيث تتنافس القوتان الأعظم الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية لبسط نفوذها على أوسع بقعة ممكنة من القارات الخمس، وفى نفس الوقت كانت الدول الأوربية الاستعمارية القديمة تحاول عبثًا تكريس نفوذها فى قارتى آسيا وأفريقيا، وقد أدى ذلك إلى نشوب مجابهات بين أمريكا والسوفييت تحول بعضها إلى أزمات ترتب عليها ظهور نظام الأحلاف (حلف الناتو - وارسو - حلف بغداد) وشبكة القواعد العسكرية، كما تصاعد النضال الشعبى للتحرر من الاستعمار ونشوب العديد من الثورات وحركات التحرير.

وفى ظل هذه الظروف الدولية والإقليمية والمحلية قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة تنظيم الضباط الأحرار.

صدى ثورة ٢٣ يوليو فى سورية:

وما إن أُعلن فى مصر عن قيام الثورة صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى تلقتها جماهير الشعب والأحزاب السياسية فى سورية بالترحيب

لاعتقادهم أن المارد الجريح على ضفتى النيل بسبب كارثة فلسطين قد نهض من جديد بعد سنوات من المعاناة تحت وطأة الاستعمار البريطانى والنظام الملكى الفاسد. ويومًا بعد يوم كانت أخبار الثورة تشد أنظار الشعوب العربية بل لقد أصبحت أنظار العالم تتركز على القاهرة لمعرفة هوية الثورة وأهدافها، وكُنَّا فى سوريا نشعر بالقلق على الثورة وأن الأيام تسير بطيئة نظرًا لأهمية مصر السياسية والاستراتيجية فى المواجهة مع إسرائيل، غير أن قلقنا لم يلبث أن تبدد تدريجيًا عندما ألغت الثورة النظام الملكى وأقامت النظام الجمهورى واعتبرت الثورة مصر جزءًا من الأمة العربية. وفى هذا الوقت بالذات ودعت سورية آخر نظام عسكرى استبدادى بسقوط نظام الشيشكلى في فبراير ١٩٥٤ وعودة البلاد إلى النظام الديمقراطى البرلمانى التعددى الذى فصل بين السلطات وضمن جميع الحريات بما فى ذلك حرية الأحزاب والنقابات، وفى عام ١٩٥٥ أُجريت الانتخابات التشريعية بكل حرية وانتخب السيد شكرى القوتلى رئيسا للجمهورية، وتعهدت القوات المسلحة بالخضوع للسلطة السياسية الشرعية مما سيكون له تداعيات هامة بعد قيام الوحدة المصرية السورية.

حلف بغداد والعدوان الثلاثى والتوجه نحو الوحدة السورية المصرية:

بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر انصرفت الثورة لتنفيذ أهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، غير أن ذلك لم يكن سهلاً ، فقد تصاعدت الضغوط من الحلفاء (أمريكا ـ بريطانيا ـ فرنسا) لإدخال مصر فى النظام الدفاعى ضد الاحتلال السوفييتى، واشترطت عدم تقديم أى عونٍ اقتصادى أو عسكرى إذ لم تلب طلباتها ووافق ذلك تكرار الاعتداء الإسرائيلى على الحدود المصرية وقطاع غزة.

وفى هذا الوقت كانت الضغوط والمؤامرات تتصاعد بالتوازن ضد سورية لتبنيها سياسة عدم الانحياز ورفضها الدخول فى حلف بغداد، واستيرادها الأسلحة من الكتلة الاشتراكية ووصلت هذه الضغوط إلى حد فرض الحصار الشديد عليها من الدول المجاورة وتزايد الاعتداءات الإسرائيلية.

وفى ظل هذه الظروف كان من الطبيعى أن يزداد التقارب بين مصر وسورية وأن يتحول إلى انتهاج سياسة عربية ودولية متشابهة، وأن يعقدا اتفاقية دفاع مشترك عام ١٩٥٥ ما لبثت أن انضمت إليها كل من المملكة العربية السعودية واليمن وأخيرًا المملكة الأردنية.

وأما النظام الملكى العراقى فقد أدار ظهره للدول العربية ووقع معاهدة حلف بغداد. وكان رد الفعل على سياسة مصر التحررية هو العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، والذى خرج منه جمال عبدالناصر بطلاً

أسطوريا فى نظر الشعوب العربية قاطبة، وتجاوزت شعبيته حدود المنطقة.

وعقب العدوان الثلاثى تحول التعاون بين مصر وسوريا لإقامة الوحدة بينهما وتكلل ذلك فعلاً بإعلان «الجمهورية العربية المتحدة» فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ وانتخاب جمال عبدالناصر رئيسًا للجمهورية باستفتاء شعبى تحول إلى مهرجان جماهيرى لم تشهد له سورية مثيلاً سوى يوم إعلان استقلالها عام ١٩٤٥.

لكن على أية حال، فقد كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبدالناصر إحدى محطات التاريخ المهمة فى العصر الحديث عندما أعادت لمصر مكانتها القيادية فى الحركة النهضوية العربية، وأكدت على أن حاضر ومستقبل وأمن مصر مرتبط بحاضر ومستقبل وأمن الأمة العربية جمعاء.

ثورة يوليو
وبناء الكيان الفلسطينى

- لايمكن للشعب الفلسطينى بعد مرور خمسين عاماً على انطلاق ثورة ٢٣ يوليـو إلا أن يسجل بإجـلال وتقدير لهذه الثورة دورها الفاعل فى بناء الكيان الفلسطينى.
- جـاءت ثورة ٢٣ يوليـو عـام ١٩٥٢ وليل النكبـة يسـربل الشـعب الفلسطينى الذى تقاذفته رياح التشـرد ليعيش حياة اللجوء فى مخيمات لاتقيه برد الشتاء ولا حر الصيف.
- من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٢ ظل الحال على ماهو فى مختلف مواطن الشتات محزناً، حيث تحولت قضية فلسطين إلى قضية لاجـئين تراهن إسـرائيل ومن مـعهـا أن تتـرك للزمن لتتـحـقق مقولتهم بأن الكبار يموتون والصغار ينسون.
- بعـد انتـهـاء حـرب ١٩٤٨ وقـعت مـصـر وإسـرائيل فى رودس ١٩٤٩/٢/٢٤ اتفاقية الهدنة الدائمة التى أبقت لمصر السيطرة على الممر الساحلى الممتد من رفح إلى بيوت حانون سميت هذه المنطقة (المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية فى فلسطين).

- بعد قيام ثورة يوليو بادرت إلى تغيير النظرة تجاه المنطقة الفلسطينية ففى عام ١٩٥٤ أصدرت قراراً بتعيين حاكم عام وألغت تبعيه المنطقة لسلاح الحدود وأعطتها تسمية (قطاع غزة).
- لم تتوقف ثورة يوليو عند تغيير المسمى للمنطقة الفلسطينية التى بقيت تحت سيطرتها بل هدفت إلى جعل قطاع غزة نواة لبناء الكيان الفلسطينى.
- عام ١٩٥٥ صدر القانون الأساسى للقطاع الذى ينظم أعمال السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية، وكانت تلك أولى خطوات ثورة ٢٣ يوليو نحو بناء الكيان الفلسطينى.
- عام ١٩٥٤ بدأت ثورة يوليو تتجه نحو عسكرة الشباب الفلسطينى وبتوجيه من عبد الناصر كما أنشأت كتيبة الفدائيين كما أنشأت كتيبة الحرس الوطنى الفلسطينى.
- إثر هجوم إسرائيلى على قطاع غزة راح ضحيته ٣٩ شهيداً و٣٢ جريحاً بدأت مرحلة جديدة فى مصر إذ توجهت نحو الكتلة الشرقية فكانت صفقة الأسلحة التشيكية فى آيار سنة ١٩٥٥.
- مابين عام ١٩٥٥، ١٩٥٦ برزت أعمال الفدائيين الفلسطينيين التى وصلت إلى العمق الإسرائيلى وأحدثت الرعب فى صفوف المجتمع الإسرائيلى.

- عام ١٩٥٦ شاركت إسرائيل وفرنسا وبريطانيا فى العدوان الثلاثى على مصر ووقع قطاع غزة تحت الإحتلال الإسرائيلى.
- فى اليوم السابع من مارس ١٩٥٧ اندحر العدو الصهيونى عن قطاع غزة.
- بناء على المظاهرات التى بدأت يوم ٧ مارس رافضة تدويل القطاع مطالبة بعودة الإدارة المصرية إدارة ثورة ٢٣ يوليو بناء على ذلك أصدر الرئيس جمال عبد الناصر يوم ١٢ مارس ١٩٥٧قراراً بتعيين اللواء محمد حسن عبد اللطيف حاكماً عاماً لقطاع غرة.
- ١٤مارس ١٩٥٧ وصل الحاكم المصرى المعين من جمال عبد الناصر، وبدأت مرحلة جديدة من الحكم فى قطاع غزة وفق توجيهات الرئيس جمال عبد الناصر، وبدأت مرحلة جديدة من الحكم فى قطاع غزة وفق توجيهات الرئيس جمال عبد الناصر.
- فى٧ مارس ١٩٥٩ ذكرى إندحار الصهاينة عن قطاع غزة، وفى مؤتمر شعبى حاشد تصدره السيد أنور السادات مندوبًا عن الرئيس جمال عبد الناصر وبحضور السيد عبد الخالق حسونه الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسيد حسين الشافعى وزير الشئون الاجتماعية أعلن أول ميثاق للشعب الفلسطينى .

- وفى ١٤مارس ١٩٥٩ ذكرى عودة الإدارة المصرية لقطاع غزة قامت اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى للبدء فى إقامة القواعد الشعبية لبناء الكيان الفلسطينى.

- فى أوائل عام ١٩٦٠ حدد موعد انتخاب اللجان الشعبية كقواعد للاتحاد القومى الفلسطينى.

- فى ١٥كانون الثانى ١٩٦٠ أجريت أول انتخابات لتنظيم القطاع، وعقد أول اجتماع للقواعد الشعبية بحضور ممثلى الشعب والحاكم العام وأعضاء المجلس التنفيذى.

- فى ١٩٦٢/٣/٥ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر إعلاناً بالنظام الدستورى لقطاع غزة الذى فصل فيه حكم القطاع تفصيلاً كاملاً شمل جميع النواحى.

- بعد إرساء قواعد بناء الكيان الفلسطينى فى قطاع غزة أخذت ثورة ٢٣ يوليو تدعم هذا الكيان من خلال جامعة الدول العربية وتسانده بشتى الوسائل.

- فى الفترة من ١٣-١٩٦٤/١/١٧ عقد مؤتمر القمة العربى الأول بناء على دعوة من الرئيس جمال عبد الناصر واتخذ الموتمر قراراً بأن يقوم السيد أحمد الشقيرى ممثل فلسطين فى جامعة الدول العربية بالاتصال بالدول الأعضاء فى الجامعة وشعب

فلسطين حيثما وجد لبحث الطريقة المثلى لتنظيم الشعب الفلسطينى.

- فى الفترة من ١٩٦٤/٥/٢٨-١٩٦٤/٦/٢ وبعد انتهاء أحمد الشقيرى من جولاته عقد الموتمر الفلسطينى الأول، واتخذ مجموعة من القرارات، وأقر الميثاق الفلسطينى والنظام الأساسى لمنظمة التحرير الفلسطينية، والنظام الأساسى للصندوق القومى، وفتح معسكرات التدريب، وتشكيل كتائب فلسطينية نظامية، وكتائب فدائية قادرة وفعالة.
- بارك مؤتمر القمة الثانى الذى عقد فى الإسكندرية فى ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، ماقام به الشقيرى ورحب بمنظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطينى، وقد كان لدعم الرئيس جمال عبد الناصر ورعايته أثر كبير فى قيام المنظمة، وقيام جيش التحرير.
- واصلت مصر بقيادة جمال عبد الناصر دعم منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطينى وبعد نكسة ١٩٦٧ وضعت كل ثقلها لدفع منظمة التحرير الفلسطينية ومساندة الكفاح المسلح وإبراز القضية الفلسطينية كقضية تحرير وطنى فى مختلف المحافل.

- ساندت مصر ودعمت الكيان الفلسطينى فى جميع المحافل العربية والدولية ووقف عبد الناصر شخصيًا مساندًا وداعمًا، ومؤيدًا للمطالب الفلسطينية وخاصة الكفاح المسلح تأكيداً لمقولته الشهيرة «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة».

- ولعل من أروع الشهادات التى سيسجلها التاريخ للشعب الفلسطينى قول الرئيس جمال عبد الناصر: (إن شعب فلسطين ضرب دائماً أروع الأمثلة وأروع البطولات فى سبيل إعطاء المثل الأعلى للتضحية والفداء ولم يكن هذا الذى رأيته فقط عام ١٩٤٨ ولكن رأيت هذا أيضاً عام ١٩٥٦).

هارون هاشم رشيد

المندوب العام لدولة فلسطين

لدى جامعة الدول العربية

عروبة مصر والموقف من الصراع العربى الصهيونى

تبنى جمال عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو موقفًا فكريًا من الصراع العربى الصهيونى أثبتت الأحداث والتطورات صحته حتى بعد رحيل جمال عبد الناصر بأكثر من ثلاثين سنة، وقد تأكدت صحة هذا الموقف الفكرى بصفة خاصة بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ومعاهدة الصلح المنفرد بين مصر واسرائيل سنة ١٩٧٩، وماتلاها بعد ذلك من توقيع اتفاقيات أوسلو تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها وسيطًا محايداً فى هذا الصراع.

تشمل رؤية ثورة يوليو للصراع العربى الصهيونى الأسس العامة التى تحكم هذه الرؤية وتحديدها لطبيعة الصراع، وجبهة العدو، وكيفية إدارة الصراع، ودور الشعب الفلسطينى فى هذا الصراع.

١- الأسس العامة التى تحكم رؤية ثورة يوليو للصراع:

- قضية فلسطين هى فى جوهرها قضية تحرر وطنى باعتبارها قضية اغتصاب وطن، ساعد عليه الاستعمار، وهى فى نفس الوقت قضية مصرية ترتبط بالأمن القومى المصرى، وقضية عربية لأن الصهيونية تستهدف السيطرة على الوطن العربى.

- تتطلب مواجهة إسرائيل تحرير مصر أولاً وكل البلاد العربية من أى نفوذ أجنبى لأن الاستعمار شريك للصهيونية لضمان استمرار سيطرته على المنطقة.

٢- طبيعة الصراع:

الصراع العربى الصهيونى جزء من صراع أشمل بين قوى التحرير والتقدم العربية وبين قوى الاستعمار العالمى، ولن ينتهى هذا الصراع إلاَّ بتصفية الطابع الصهيونى لإسرائيل وتصفية السيطرة الاستعمارية على الوطن العربى.

٣- جبهة العدو:

- إسرائيل قاعدة لخدمة الإمبريالية والاستعمار، ورأس جسر له لأفريقيا والوطن العربى، وهى مشروع اقتصادى استعمارى يقوم على إقامة كيان اقتصادى متقدم وسط بحر من التخلف، ولإسرائيل وجه ثالث يتمثل فى أطماعها التوسعية التى تهدف لإقامة دولة إقليمية كبرى من النيل إلى الفرات.

من هنا فإن جبهة العدو تشمل إسرائيل والصهيونية والإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية التى زودت إسرائيل بأحدث الأسلحة والتكنولوجيا الراقية وساندتها سياسياً منذ نشأتها حتى الآن.

٤- حول إدارة الصراع ضد إسرائيل:

- يتعين على العرب حيازة قدر من القوة يكفى لردع إسرائيل.

- للقوة مفهوم شامل تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية.

- يتطلب حيازة القوة بهذا المفهوم مواجهة التخلف وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للمجتمعات العربية.

- مستقبل المنطقة سوف يتحدد على أرض المنطقة، ونتيجة للصراع الذى ستحسمه القوى الإقليمية أطراف الصراع، أى أن القوة الذاتية للعرب هى التى ستحسم هذا الصراع وتحدد نتيجته.

٥- دور الشعب الفلسطينى:

قضية فلسطين هى قضية تحرير وطنى ومن حق شعبها أن يقاوم الاحتلال بكل أساليب المقاومة : عسكرية وسياسية وإعلامية.

- ضرورة أن يكون للشعب الفلسطينى كيانه المستقل وألاَّ تفرض الدول العربية وصايتها.

أ. عبد الغفار شكر

رؤية جمال عبد الناصر للصراع العربى الصهيونى

مقدمة حول المفاهيم:

- الإطار النظرى.
- الاستراتيجية.
- التكتيك.

المحور الأول: الإطار النظرى الحاكم للصراع :

- فهم الصراع.
- طبيعة الصراع.
- أطراف الصراع.

المحور الثانى: حل الصراع :

- الهدف الاستراتيجى
- الدولة الفلسطينية.
- يهود «إسرائيل».

المحور الثالث: إدارة الصراع :

- أسلوب إدارة الصراع.

- الاستراتيجية والتكتيك.

- تصور عبد الناصر لإدارة الصراع.

- مفهوم القوة.

- التكتيك فى الصراع.

حمدين صباحى

نائب الشعب

ثورة يوليو والانفتاح على الحركات الوطنية فى آسيا

تعاظمت الحركات الوطنية فى آسيا وأفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك أحد النتائج الرئيسية التى تمخضت عنها أكبر وأفظع حرب فى تاريخ الإنسانية.

وصدمت الحركات الوطنية بعد نهاية الحرب بأن الاستعماريين لم يتعلموا شيئا ولم ينسوا شيئا.

تشبثت كل الدول الاستعمارية باستعادة مستعمراتها وتلهفت على ذلك وتكاتفت فيما بينها. وحمل الأسطول البريطانى القوات الهولندية إلى أندونيسيا لكى تستعيد المستعمرة التى استنزفتها أربعمائة عام والتى حولتها من مستنقع إلى دولة أوربية.

وحملت نفس سفن الأسطول القوات الفرنسية إلى الهند والصين لكى تستعيد فرنسا فيتنام وكمبوديا وتقضى على القوى الوطنية التى قاومت اليابانيين بعد استسلام فرنسا.

وغضت القوات البريطانية والأمريكية الطرف حينما حصدت المدافع الفرنسية ٥٠ ألف جزائرى خرجوا فى مدينة ستيف ليحتفلوا مع الشعب الفرنسى بانتصار الحلفاء، وليكون درسًا، وتبقى الجزائر

مقاطعة فرنسية وتونس والمغرب محميتين فرنسيتين فى أفريقيا الغربية كذلك.

ولم يتحرج المستر إيدن وزير خارجية بريطانيا أن يصرح بعد أن لم يعد مناص من استقلال الهند (فقدنا الإمبراطورية الأولى فى أمريكا والإمبراطورية الثانية فى الهند ولكن سوف تبقى الإمبراطورية الثالثة فى الشرق الأوسط وأفريقيا وستفوق الاثنين)

ووقع الاختيار على القاهرة لتكون العاصمة.

وكان التحدى الآخر الذى واجه الدول الآسيوية والأفريقية والذى لم يقل وطأة هو الحرب الباردة التى تلت الحرب الكونية وانقسام العالم إلى كتلتين تتصدرهما دولتين أعظم «نوويتين» ومتضادين عقائديًا وسياسيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا ويؤمن كلاهما أن مصير البشرية عامة لابد وأن ينتهى إليها.

وأنذرت كلاهما أن على شعوب العالم أن تختار بين الحق والباطل وبين الخير والشر وبين الحرية ، وتحررت الهند وكان تحررها قد زعزع قوائم النظام الاستعمارى عامة، وأعلنت أن الاستقلال يعنى استرداد الإرادة كاملة وحق الأمة فى أن تبنى حياتها وفق مبادئها ومصالحها وتراثها الحضارى، وأن ليس من حق أى دولة أن تعرض مبادئها وشرائعها ونظمها على أى دولة أخرى وإلا كان الاستقلال ضربًا من استعمار إلى هيمنة وتبعية لا تقل وطأة.

وخرجت بدعوة سرت ووجدت معها الدول المستقلة الخلاص، كان شعارها الحياد الإيجابى.. وهو يعنى أن لا تنعزل الدول الحديثة الاستقلال أو تنطوى على نفسها ولكن تملك الثقة والإرادة لكى تؤيد ما ترى أن الحق أو الصحيح من تلك الكتلة أو تلك وأن يخلق فيما بينها منطقة سلام بين الكتلتين.. أن أى صدام بينهما سوف يعنى النهاية !!

وحينما قامت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ تطلعت كل الأفكار فى آسيا وأفريقيا إلا ما سوف تقرره مصر، وكانت بريطانيا قد اختارتها لتكون عاصمة الإمبراطورية الثالثة.. وتشبثت بذلك.

وحينما خرج آخر جندى بريطانى من مصر واستعادت سيادتها كاملة وجهت الدعوة إلى جواهرلال نهرو زعيم الهند ومبدع سياسة الحياد الإيجابى.. وفى رحلة على النيل مع أعضاء مجلس قيادة الثورة والرئيس جمال عبدالناصر وضع حجر الأساس لمؤتمر باندونج ولم يكن ممكنًا أن ينعقد وأن يحقق دعوته بغير الجسر الرئيسى الذى يربط بين القارتين وشعوبهم.

وعقد باندونج. وكان حضور مصر بقيادتها الجديدة الشابة ممثلة فى جمال عبدالناصر تدشيناً لمصر ودورها الحاسم فى قيام العالم الثالث.

أهم تطور فى موازين القوى الدولية.. فى التاريخ الحديث ودوى نجاح المؤتمر فى العالم كله - وسرت الدعوة إلى دول أمريكا اللاتينية. والتى تطلعت إلى الانضمام.

وكان أول نجاح تاريخى لباندونج اعتراف أحد المعسكرين اعترافًا كاملاً بالمؤتمر ونتائجه عزز ذلك اشتراك الصين «الجديدة» الشعبية فيه.

وحينما انتخب المستر جون كيندى رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية قرر الاعتراف وبعث بسفراء جدد إلى الهند ومصر لإقامة العلاقات على مبادئه.

ولم يقدر له أن يحقق ما أراد إذ اغتاله أقطاب الحرب الباردة والقرن الأمريكى.

ولم يقف ذلك عقبة أمام الحقيقة وقسمة التاريخ الحديث إلى ما قبل باندونج وبعده.

قام عالم ثالث ومحيط من السلام كان له الدور الرئيسى فى أن تجنبت البشرية نهاية مأساوية مرعبة مفزعة هى الصدام النووى بين الكتلتين !!

محمد عودة

ثورة يوليو فى الذاكرة الوطنية الأفريقية

حلمى شعراوى

لم تصدر توجهات ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبدالناصر من فراغ، ولم تبن على استجابات وقتية، وإنما صدرت عن إطار وطنى عام فى السياسة الخارجية لمصر فى فترة الخمسينيات والستينيات بحيث كانت الأحداث والشخصيات والظروف تلعب أدوارًا فى إبراز هذا الدور الذى بقى أثره فى حياة مصر والقارة الأفريقية حتى الآن.

تقوم الورقة المقدمة لندوة يوليو على منهج استدعاء الذاكرة الوطنية، للعناصر الفاعلة فى الحدث، بل واستدعاء الوقائع التى شكلت حركة التحرر الوطنى العربية والأفريقية، لإعادة قراءتها بالتفصيلات الكاشفة، وترتيب تفاعلاتها بشكل، قد يعاون - فى رأى الباحث - على استمرار الذاكرة الوطنية كعنصر فاعل أيضًا فى التطورات القائمة.

وتعتمد الورقة على حوارات مفصلة قام بها الباحث على مدى ساعات مع الأستاذ محمد فايق المسئول الأول إلى جوار الزعيم الراحل عبد الناصر عن الشئون الأفريقية، مديرًا لمكتب الشئون الأفريقية، ثم الأفريقية الآسيوية ثم وزيراً للدولة ووزيرًا للإعلام حتى

اعتقاله فى مايو ١٩٧١، والباحث يحاور السيد محمد فايق، من موقع خبرته معه وشريك فى بعض عناصر السياسة الناصرية تجاه إفريقيا بحكم إشرافه على مكاتب حركات التحرير الأفريقية بالقاهرة طوال الستينيات، ولذا لايتوقع أن يكون الحوار مجرد تساؤلات يجاب عليها بقدر ما هى تبادل للآراء، والإيضاحات ومحاولة للتوثيق المدقق عن طريق استدعاء الذاكرة السياسية لتلك الفترة.

قد لاتتيح الورقة عند تقديمها فى الندوة، وضع كل تسجيلات الحوار أمام المشارك فى الندوة بقدر استخلاص التسجيلات فى نقاط معينة وفق خطة البحث، على أن تنشر الورقة والنص الكامل للتسجيلات فى مرحلة لاحقة بهدف التوثيق الكامل.

سوف تتناول الورقة ـ الخلاصة ـ العناصر التالية:

١ - كيف تأسس اهتمام ثورة يوليو بأفريقيا.

٢ - كيف صاغت الأحداث الأفريقية، والأفريقية الدولية (باندونج...) طبيعة السلوك السياسى لثورة يوليو ورجالها تجاه أفريقيا.

٣ - ما هى طبيعة المؤسسات والشخصيات التى ساهمت إلى جوار دور محمد فايق ـ موضوع الحوار ـ فى بناء السياسة الأفريقية الوطنية لمصر (حكومية ـ شعبية ـ ثقافية ...)

٤ - ما هو صدى هذه السياسة لدى التيارات الوطنية أو المحافظة فى أفريقيا، وطبيعة المشكلات أو الإشكاليات التى ارتبطت بهذه الفترة.

٥ - ماذا يبقى فى الذاكرة الوطنية مصريًا وعربيًا وأفريقيًا.

وختاما آمل أن يشكل هذا العمل إضافة إلى عملية توثيق ثورة يوليو وتحليل منجزاتها.

حلمى شعراوى

ثورة يوليو والمسرح

تمهيد

كانت هزيمة الجيوش العربية فى فلسطين عام ١٩٤٨ الأساس الذى التف حوله الضباط الأحرار، وكانت ثورة الشارع المصرى بكل فئاته، تتقدمها الجامعات أساتذةً وطلاباً، ونخب المثقفين، والعمال والفلاحين، عاملاً جوهريًا فى إشعال فتيل الثورة.

كان هناك إذن تفاهم مسبق وغير مكتوب بين حركة الشارع المصرى وحركة الضباط الأحرار، بحيث يمكن القول: إن القوات المسلحة المصرية بقيادة ضباطها الأحرار كانت الآلية التشريعية والتنفيذية لثورة الشعب المصرى.

من هنا كان الميثاق الذى أصدرته حكومة الثورة بقيادة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، تعبيراً صادقاً عن أحلام الشعب المصرى بحياة يسودها العدل، وتسودها الطهارة والشفافية. سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، ومن هنا أيضًا كان الاتحاد الاشتراكى هو المصدر الشرعى للتخطيط والتنفيذ والرقابة.

ولن أتحدث هنا عن القرارات التى صدرت لأقرار العدل الاجتماعى والاقتصادى،و لكنى سأقصر حديثى على القرارات التى أعادت إلى أبناء الشعب حقهم فى التعليم وحقهم فى الثقافة.

إن مجانية التعليم، بعد أن كان قاصرًا على القادرين، فتحت الأبواب على مصاريعها أمام مجتمع يهتم بالثقافة كوسيلة من وسائل المشاركة فى النقد والتوجيه من ناحية، وكهدف من الأهداف الأساسية لتحقيق التثقيف والتنوير، على أساس أن مجتمعًا يحمى الثورة ويواجه أعداءها - وهم كثيرون فى الخارج والداخل- يجب أن يكون مجتمعاً نابهاً، واعياً، متعلماً، مثقفاً. فيما قبل الثورة، كانت الثقافة حكراً على دائرة ضيقة من النخبة، ودائرة أوسع منها قليلاً من المواطنين المستهلكين. لم يكن لمصطلح الثقافة وجود فى البنى الأساسية للمجتمع، بل إنها كانت من المحرمات، فالتلميذ فى المدرسة، والطالب فى الجامعة، والمواطن فى مكان عمله، محرومون جميعاً من التعرف على عناصر الصراع بين الطبقات، أو الصراع بين الدول، وكانت مذاهب الفكر السياسى مُحرَّفة فى مناهج الدراسة، وأذكر بهذه المناسبة أن استاذ الاقتصاد بحقوق جامعة فاروق (عين شمس بعد ذلك) قد أغلق أبواب المدرج، وصارحنا بأنه سيشرح لنا سرًا تفاصيل الفكر الاشتراكى والماركسى، رغم أنه محرم وغير وارد فى المنهج.

لذلك فإن الأرض كانت مهيأة للتعامل مع مؤسسة ثقافية واعية وواضحة الأهداف، مؤسسة ثقافية مبنية على تخطيط علمى، تقدم لكل مواطن على اتساع أرض مصر، نصيبه المشروع فى الثقافة.

ـ التخطيط العلمى للمؤسسة الثقافية.

تضمنت الخطة العلمية خطين متوازيين:

١- دراسة واقع الطاقة البشرية من صفوة المثقفين ، وواقع الأجهزة المنتجة للثقافة.

٢- دراسة الأهداف المستقبلية للمؤسسة الثقافية، سواء بالنسبة للبنى الأساسية، أو بالنسبة للطاقة البشرية.

ولضمان التنفيذ السليم للخطة تأسست للمرة الأولى فى تاريخ الحكومات المصرية وزارة الإرشاد القومى، واختير لقيادتها رائداً كبيراً كرائد من رواد التنوير هو الأستاذ/ فتحى رضوان، واختار فتحى رضوان بدوره رواد التنوير واستطاع أن يقود خطة البحث والاستقصاء والاسترشاد وتقرير خطة التنفيذ، فتأسست مصلحة الفنون بقيادة الكاتب والمفكر يحيى حقى.

وعندما اتضحت الرؤية، تحولت وزارة الإرشاد القومى إلى وزارة الثقافة، وأختير لقيادتها المفكر والمثقف الكبير الدكتور ثروت عكاشة، الذى بدأ بتأسيس أجهزة ثقافة الثورة، يعاونه على الطريق نخبة المثقفين فى مصر.

ـ مسرح الثورة:

بدأ ثروت عكاشة تنفيذ الخطة على مستويين متوازيين:

١- مستوى المؤسسة التعليمية التى تضمن تنشئة وتخريج الكوادر المتخصصة فى فنون المسرح المختلفة، فأسس أكاديمية الفنون، التى ضمت المعهد العالى للفنون المسرحية، وكان قد أسسه أستاذنا زكى طليمات فى أوائل الأربعينات تابعا لوزارة الشئون الاجتماعية إلى جانب مجموعة من المعاهد العليا المتخصصة: للسينما العربية، والموسيقى العربية والموسيقى الأجنبية (الكونسرفاتوار) والباليه، والفنون الشعبية، والنقد الفنى.

ولكى تقوم هذه المعاهد على آسس منهجية سليمة، استقدم الوزير الخبراء فى كل الفنون من الخارج، كما فتح الباب أمام آجيال متتالية من البعثات الدراسية فى أنحاء العالم شرقًا وغربًا.

٢- المؤسسة الإنتاجية:

كان المسرح قاصراً على القاهرة، إلى جانب بعض الرحلات الموسمية إلى الأسكندرية، ونادراً إلى المدن الأخرى، وكان بالقاهرة مسرحان تابعان للدولة، أحدهما دار الأوبرا الملكية التى تأسست فى عهد إسماعيل باشا كآلية من آليات مهرجان افتتاح قناة السويس وكان برنامجها الأساسى يقوم على فرق الأوبرا الإيطالية، ومسرح الأزبكية الذى تسكنه الفرقة المصرية للتمثيل والموسيقى (المسرح القومى فيما بعد) والتى يرجع الفضل فى تأسيسها للرائد الاقتصادى

المصرى (طلعت حرب)، إلى جانب فرقة شابة من الدفعات الأولى من خريجى المعهد العالى للفنون المسرحية باسم المسرح الحديث، أما بالنسبة للأقاليم فقد كان بالأسكندرية مسرح سيد درويش وبكل من طنطا والمنصورة مسرح البلدية، وكذلك فى بورسعيد ولكنها كانت كلها دوراً فارغة تنتظر زيارات متقطعة من الفرق الأجنبية أو فرق الدولة أو فرق القطاع الخاص والهواه.

ثم بدأ التأسيس على هذا النحو:

١- أنشئت المؤسسة العامة لفنون المسرح والموسيقى والفنون الشعبية وأُختير لقيادتها رائداً من رواد التطوير هو الدكتور على الراعى، يعاونه كمدير عام للمؤسسة المثقف الثورى أحمد حمروش.

وتضمنت المؤسسة ثلاثة قطاعات: قطاع المسرح، وقطاع الموسيقى والأوبرا، وقطاع الفنون الشعبية.

اتسعت رقعة المسرح لتضيف إلى المسرح القومى المسرح الحديث والمسرح الكوميدى ومسرح العرائس، ومسرح الجيب كأول مسرح تجريبى فى مصر. وتضمن قطاع الموسيقى والأوبرا الاوركسترا السيمفونى، وفرقة الأوبرا، وفرق الكورال.

وتضمن قطاع الفنون الشعبية، وهو قطاع مستحدث، الفرقة القومية للفنون الشعبية، ثم فرقة رضا للفنون الشعبية، والفرقة

الغنائية الاستعراضية، والسيرك القومى ومسرح الجليد لفترة وجيزة.

كما وضعت المؤسسة خطة لتأسيس فرق مسرحية قومية بالعواصم الأخرى وبدأت بالأسكندرية.

٢- أنشئت إدارة الثقافة الجماهير ية، التى تحولت فيما بعد إلى الهيئة العامة لقصور الثقافة، وتتابع على ادارتها عدد من كبار المثقفين منهم سعد كامل وسعد الدين وهبه وحمدى غيث.

وكان التخطيط العلمى للثقافة الجماهيرية يتضمن مستويين :

١- المستوى المعمارى ويتضمن إنشاء قصر للثقافة على الآقل فى كل مدينة، وبيت للثقافة فى كل قرية.

٢- تضم قصور وبيوت الثقافة كافة الأنشطة الثقافية من مسرح وموسيقى ومكتبة وأتيليهات للفنون التشكيلية والأشكال الفنية، ويقوم الإنتاج الثقافى لهذه الأنشطة على الهواة.

وبهذا المنهج توفر لكل شبر فى أرض مصر إنتاج مسرحى وجمهور يتفاعل مع هذا الإنتاج، وبدأت الأقاليم تكشف عن صفوف عريضة من الفنانين والمبدعين فى كل فروع الثقافة.

هذه الرقعة الواسعة من منابر الإبداع المسرحى، قدمت أجيالاً متتابعة من الكُتَّاب والمخرجين والممثلين والتشكيليين والموسيقيين، تبدأ بجيل الستينيات الذى حقق ما أصبح يسمى فى تاريخ الثقافة المصرية المعاصرة بازدهار الستينيات. ولن أتعرض هنا لأسماء هؤلاء

المبدعين، فأسماؤهم محفورة فى ذاكرة الأجيال.

● صراع الفكر والسياسة:

تزامن مع تأسيس وزارة الثقافة ، تأسيس التليفزيون المصرى، ليكوِّن مع الإذاعة المصرية أول مؤسسة رسمية للإعلام.

وإذا كانت الثورة قد اختارت للثقافة قيادة يسارية، فقد اختارت للإعلام قيادة يمينية ، وكأنما المؤسستان نموذجان للصراع بين الاتحاد السوفيتى وأمريكا فى مصر والشرق الأوسط ومنذ اللحظات الأولى بدأ الصراع الفكرى حول محتوى الإنتاج الثقافى بوجه عام. والإنتاج المسرحى بوجه خاص.

فأسس التليفزيون عشر فرق مسرحية تقدم فى الكثير من عروضها ثقافة استهلاكية تتناقض مع الثقافة التنويرية التى تقدمها مؤسسة المسرح بوزارة الثقافة.

وقد استمر هذا الصراع بعد نهاية الستينات، وبدأ ينحاز لطغيان الثقافة الاستهلاكية فى كثير من الأحيان.

هل كان هذا الصراع رد فعل لصراع على مستوى أعلا بين قيادات الثورة ؟....سؤال يجيب عليه المؤرخون.

٢٠٠٢/٦/١٥

سعد أردش

لمعى المطيعى

الثورة وتطور حركة النشر

طرأت على المجتمع المصرى باستيلاء الضباط الأحرار على السلطة يوم (الأربعاء٢٣ يوليو١٩٥٢) تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية. وكان من شأن هذه التغيرات أن تؤثر على تطور حركة النشر فى مصر من حيث المضمون والشكل. واستتبع هذا التغير اشكال تنظيمية فى مجال التأليف والترجمة والطباعة والتوزيع. كان (النشر) فيما قبل (٢٣ يوليو ١٩٥٢) متأثراً إلى حدٍ كبيرٍ بالملكية الخاصة وبالاقتصاد الحر وانتشرت دور النشر والطباعة والتوزيع على نطاق واسع فيما عدا بعض المؤسسات التى نشأت فى ظروف تاريخية ووطنية فى احضان الدولة كدار الكتب والجامعة المصرية ومجمع اللغة العربية والتى كانت لها مطابع تكفى لأداء وظائف هذه المؤسسات المصرية بما يتفق مع وظائفها الخاصة. رغم هذا بقيت حركة النشر فى مصر أسيرة (القطاع الخاص)·· تأليفًا وترجمةً وطباعةً وتوزيعاً محكومةً إلى حدٍ كبيرٍ بقواعد (الاقتصاد الحر).

وجاء نظام (يوليو١٩٥٢) وكان فى حاجة شديدة إلى حشد الجماهير المصرية لتأييده·· كان فى حاجة إلى أجهزته الخاصة التى تنشر توجهاته السياسية والثقافية والفكرية ومن هنا نشأ ما أسميناه (الإعلام الثقافى أو الثقافة الإعلامية)· ظهرت (الدار القومية

للطباعة والنشر - والدار المصرية للتأليف والترجمة - وسلسلة الكتب العالمية - ومشروع الألف كتاب٠٠) وطبقًا لما جرى على مسيرة (الثورة) تداخلت هذه الأشكال التنظيمية وتغيرت وتبدلت(العناصر) المسئولة عنها ٠٠ ولكنها كانت جميعها من داخل كوادر ثورة يوليو ٠ ولما كان النشر يتبع الأطر الثقافية نشأ عام ١٩٥٦(المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية) فى حدود التصور الثقافى العام للثورة. ونتيجة للصراعات الداخلية التى وقعت بين رجال يوليو تغيرت وتبدلت حركة النشر فى مصر كيفًا وكمًا٠

وتبعًا للمواقف الفكرية والسياسية للثورة ٠٠ كان التعبير عنها فى مجالات الثقافة وبالتالى فى مجالات النشر.

❖ إنجازات الثورة لحركات التحرر فى البلاد النامية فى أفريقيا نشطت حركة النشر التابعة للدولة٠٠ فى التعريف بحركات التحرر فى أفريقيا٠٠ والتعريف بقادة هذه الحركات ٠٠ وقدمت للشعب المصرى٠٠ القادة الأفارقة الجدد.

❖ إنجازات الثورة لحركة الحياد الإيجابى٠٠ وكان الاتحاد السوفيتى يؤيد قادة الحياد الإيجابى٠٠ وتبعًا أيضًا لاهتمام الثورة بالتوجهات الاشتراكية وكان من الطبيعى أن ينشط (النشر العام) الذى تملكه الدولة٠٠ أن ينشط فى مجال الدراسات الاشتراكية.

والفكرة الأساسية وراء البحث الذى نشارك به فى هذه الندوة العلمية هى أن (حركة النشر المصرى) فى ظل نظام يوليو هى نتاج (للأسس الاجتماعية) فى تلك المرحلة من تاريخ مصر· وهى الظاهرة التى نجدها عند دراسة النشر فى أية مرحلة تاريخية أخرى. والبحث الحالى يلتزم بالدراسة العلمية التى تقوم بتفسير مسار النشر فى سياق الظروف الموضوعية دون إطلاق أحكام وذلك حسبما جاء في الورقة الأساسية للندوة··(الدراسة العلمية للتاريخ تقوم على التفسير وليس على المحاكمة).

أ. د علي بركات

ثورة ٢٣ يوليو
ومحاولة بناء نظرية

لم تكن ثورة يوليو عند قيامها تملك بناءً نظرياً باستثناء المبادئ الستة التى أعلنتها غداة قيامها، والتى كانت فى حقيقتها أهدافًا عامةً طالبت بها القوى السياسية الوطنية والشعبية فى الفترة التى سبقت قيام الثورة، وكان أبرزها هو هدف إجلاء الإنجليز عن مصر وتحقيق قدر من العدل الاجتماعى، ولم يكن كتاب فلسفة الثورة الذى كتبه جمال عبد الناصر سوى أفكار وخواطر عامة بعضها يتعلق بقراءة التاريخ المصرى الحديث وواقع مصر غداة قيام الثورة والشعارات التى تبنتها الثورة، ومن البداية أدانت الثورة التجربة الليبرالية وألغت الأحزاب التى قامت من خلالها.

ثم دخلت سلطات الثورة فى صراع مع الإخوان المسلمين، أعقبه صراع مع الجماعات الماركسية وهى تنظيمات عقائدية وفكرية، وفى إطار الصراع الذى أعقب تأميم قناة السويس ثم تمصير المصالح الإنجليزية والفرنسية وبالتالى طرحت مشكلة كيف يدار هذا القطاع الاقتصادى الجديد.

وفى أعقاب قيام الوحدة مع سوريا (١٩٥٨) دخلت سلطات الثورة

فى خلاف مع حزب البعث العربى الاشتراكى فى سوريا وهو حزب عقائدى أيضاً.

وخلال تلك الفترة جرت محاولات لبناء تنظيمات سياسية كبديل للأحزاب الملغاة وكان السؤال الذى يفرض نفسه: ماهو الإطار الفكرى الذى يمكن أن تعمل فى إطاره تلك التنظيمات، ثم جرى تأميم القطاعات الأساسية فى الاقتصاد المصرى فيما عرف بقوانين يوليو الاشتراكية (١٩٦١)، وفى أعقاب ذلك وقع الانفصال مع سوريا (سبتمبر١٩٦١)، وفى مواجهة ماسمى بالمد الرجعى وكيف يدار القطاع العام بالإضافة إلى الصراع الذى برز بين أجنحة النظام، أصبحت هناك ضرورة لصياغة إطار نظرى للتجربة وفى هذا الاتجاه صدر ماعرف بميثاق العمل الوطنى الذى أقره مؤتمر عام للقوى الشعبية(١٩٦٢)، وفى تلك الوثيقة جرى التركيز على عدد من القضايا:

- قراءة للتاريخ المصرى وتقييم لبعض فتراته.
- محاولة لدراسة الواقع المصرى وفق منهج علمى.
- أهمية الوعى بالتاريخ وأثره على حركة الإنسان المصرى المعاصر.
- التسليم بأن تطور المجتمع يتم وفق القوانين العامة للتطور الاجتماعى.

- خصوصية التجربة الاجتماعية فى مصر.

ومع صدور الميثاق بات من الضرورى إعداد كوادر من الشباب لتبنى هذا الإطار الفكرى، ومن ثم شهدت تلك الفترة قيام منظمة الشباب الاشتراكى، وفى إطار النقد الحاد الذى أعقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ جرت صياغة بيان ٣٠ مارس ليضيف الوثيقة الأخيرة فى سياق محاولة بناء نظرية للعمل السياسى والاجتماعى للتجربة الناصرية، والتى واجهت تراجعاً جذرياً من قبل بعض ورثة المشروع الناصرى فى أعقاب ماعرف بثورة التصحيح مايو ١٩٧١ لتعود مصر إلى شكل من أشكال ليبرالية ماقبل ١٩٥٢ فى إطار أكثر تشوهاً.

أ . د علی برکات

السياسة التشريعية لثورة يوليو
(ملاحظات أولية)

الدكتور محمد نور فرحات.

الإطار العام للبحث

يقصد بالسياسة التشريعية فى هذه الورقة مجموعة الأهداف الإقتصادية والاجتماعية التى تبنتها ثورة يوليو ١٩٥٢ وأفرغتها فى قالب تشريعى: أى تلك الأهداف التى أثرت على عملية وضع التشريعات عبر سنوات الثورة.

ويبدأ الإطار الزمنى للبحث فى المدة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى وفاة الرئيس عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠. ولن ندخل فى الجدل التاريخى حول مسألة الحقبة الزمنية لثورة يوليو وهل يدخل فيها عصر السادات أم لا، ذلك أنه لأهداف البحث فإن التميز التشريعى لثورة يوليو ينحصر فى الفترة الواقعة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ أما بعد ذلك فلا مفر من القول أن السياسة التشريعية قد شهدت تغيرات جذرية تميزها تميزًا كاملاً عن الفترة السابقة عليها بل وتقف فى الكثير من مكوناتها على النقيض منها.

وبجانب تناول الأهداف التشريعية العامة لثورة يوليو يتعرض البحث لبعض التشريعات التى تقدم دلالة خاصة على هذه السياسة

التشريعية ما دام القيام بعملية مسح تشريعى لكل التشريعات التى صدرت خلال هذه الفترة أمر يخرج عن إطار البحث.

وتحظى التشريعات السياسية بأهمية خاصة فى هذا المضمار. ويقف فى مقدمة التشريعات السياسية الدستور ثم تأتى بعد ذلك مختلف التشريعات العادية المنظمة لمختلف أوجه النشاط السياسى كتشريعات الأحزاب والجمعيات والنقابات والمجالس النيابية وغيرها. لذا يتعرض البحث فى فصل خاص للتطور الدستورى لثورة يوليو وفى فصل آخر لتطور التشريع السياسى للثورة.

وفى المجال الاجتماعى يعتبر موقف ثورة يوليو من الملكية الخاصة علامة مميزة لها. فلم تعدللملكية الخاصة قدسيتها التى كان يضفيها عليها الفكر الليبرالى التقليدى. وتجلى ذلك مبكرًا فى قوانين الإصلاح الزراعى ثم قوانين التمصير ثم التأميم مرورًا بتنظم العلاقة بين المالك والمستأجر وهى الأمور التى تحظى بفصل خاص فى البحث. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان الإنحياز الاجتماعى للثورة واضحًا فى عدد من القوانين التى تقف إلى جانب الطبقات الفقيرة، مثل قوانين تخفيض القيمة الإيجارية للمساكن، وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى وغيرها.

وتأتى بعد ذلك مسألة موقف الثورة من مبدأ الشرعية واستقلال القضاء. فيفرد البحث فصلاً يتحدث فيه عن المقابلة التى لازمت

الثورة بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، ثم بين سيادة القانون والشرعية الاشتراكية. ويتعرض البحث لنظرة الثورة لحق التقاضى ومبدأ استقلال القضاء الأمر الذى لابد وأن يعرج على نماذج من قضاء الثورة مثل محاكم الشعب والغدر والثورة والمحاكم العسكرية والتوسع فى اختصاص المحاكم العسكرية ثم التوسع فى موانع التقاضى أى فى تحصين عدد من القرارات من الطعن فيها أمام القضاء. ولابد عند الحديث عن موقف الثورة من القضاء وحق التقاضى أن نتعرض لقانون إعادة تنظيم السلطة القضائية سنة ١٩٦٩ وهو ما اصطلح فيما بعد على تسميته بمذبحة القضاء. وتبع ذلك مباشرة إنشاء المحكمة العليا التى أفضت بعد ذلك إلى ظهور المحكمة الدستورية العليا.

والمحور الرابع والأخير الذى تتعرض له الدراسة هو محور الحريات العامة وأظهرها بطبيعة الحال حرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة فى محاولة لاستظهار موقف ثورة يوليو من قضايا حقوق الإنسان بصفة عامة.

دكتور محمد نور فرحات

المحامى بالنقض

استاذ بكلية الحقوق

مشكلات بناء الدولة المصرية إبان الحقبة الناصرية

شكلت ثورة يوليو ١٩٥٢ نقطة تحول أساسية فى تاريخ مصر المعاصر. ومع أن الدولة المصرية الحديثة قد نشأت فى القرن التاسع عشر إبان حكم محمد على باشا، إلاَّ أنها تعرضت لتبدلات جذرية لكى تخدم مصالح الاحتلال البريطانى بعد سيطرته على مصر منذ عام ١٨٨٢. وقد واجهت حركة الضباط الأحرار التى تسلمت مقاليد السلطة فى مصر عام ١٩٥٢ مشكلات عدة فى مجال تصويب مسار الدولة المصرية بما يتلاءم مع أهداف الثورة. وقد تناولت هذه الورقة عملية التصدى للمشكلات الناجمة عن موروث المراحل السابقة وبناء سلطة جديدة أعطت سماتها للحقبة الناصرية. تضمنت الورقة النقاط التالية:

أ- الفكر السياسى للدولةالمصرية زمن الحقبة الناصرية:

إن أهمية البعد النظرى للانقلاب العسكرى أو الثورة المسلحة، أنه محاولة للسيطرة على أجهزة الدولة عبر استخدام القوة المسلحة وليس بالطرق الديموقراطية أو الاحتكام إلى الإرادة الشعبية.

ب- الفكر الإصلاحى الشعبى للدولة المصرية:

بعد نجاح الثورة والقيام بعدد من الإصلاحات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، كان لابد من تحصينها بقوى شعبية تحميها، فاعتمدت صيغة «اتحاد قوى الشعب العامل» التى تشكلت بقرار سياسى من السلطة بهدف حماية إنجازات الثورة والدفاع عن المصالح الأساسية للشعب المصرى.

حـ- صيغة الدولة- القاعدة فى النظام الإقليمى العربى:

فقد وضعت ثورة ١٩٥٢ مصر فى موقع دولة القرار الفاعلة فى عدد كبير من الأحداث الإقليمية البارزة فى تلك المرحلة ومنها:

إقامة الوحدة بين مصر وسوريا، وقف أعمال العنف فى لبنان، مساعدة الثورة الجزائرية، مساندة القوى الجمهورية فى اليمن، دعم منظمة التحرير الفلسطينية وجميع حركات التحرر المطالبة بالاستقلال فى الدول العربية وغيرها.

د- صيغة الدولة غير المنحازة فى الصراع العالمى:

فقد شاركت مصر فى تأسيس دول عدم الانحياز بهدف التخفيف من حدة الاستقطاب الذى كان سائداً بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى إبان الحرب الباردة.

خلاصة البحث أن دولة الثورة اكتسبت شرعيتها لدى الشعب المصرى، ونفذت بعض مشاريعها الإصلاحية، فبرزت مشكلات حادة ناجمة عن التفرد السلطوى فى اتخاذ القرارات المصيرية وتنفيذها.

وقد واجهت الدولة المصرية صعوبات كبيرة، داخلية وإقليمية ودولية، جعلتها عاجزة عن إنجاز مابدأت به، فتعثرت مسيرة الإصلاح واتخذ مسار بناء الدولة العصرية فى مصر سبلاً أخرى بعيدة عن التصور الناصرى.

د. مسعود ضاهر

معالم خريطة العمل الاجتماعي للثورة

أولا : ارتكز العمل الاجتماعى على أسس مستقاة من أدبيات الثورة وأهمها فلسفة الثورة - ميثاق العمل الوطنى - بيان ٣٠ مارس.

ثانيا : اعتمد على تخطيط مشروعات التنمية الشاملة المتكاملة للمجتمعات المحلية. وذلك بهدف الارتقاء بنوعية حياة الإنسان وتحسين مستويات معيشته تحقيقًا للتقدم الاقتصادى والرقى الاجتماعى وتحريراً لإرادة الإنسان، ومن ثم كان يتحتم مجابهة مشكلات الفقر والأمية والبطالة.

ثالثا : الاهتمام بأوضاع المرأة والأسرة والطفولة والفئات المهمشة، ومن هنا جاءت أهمية:

(أ) مشروع الأسرة المنتجة الذى يغطى القرى الريفية والصحراوية والحضرية.

(ب) الاستعانة بالرائدات الريفيات بهدف الوصول للمرأة المنعزلة في منزلها، ومحاولة تعليمها حرفة تدر دخلاً إضافيًا لأسرتها إلى جانب محو أميتها وتوعيتها بالانخراط فى مشروع تنظيم الأسرة تحقيقًا للحد من مشكلة الانفجار السكانى.

رابعا: وإذا كان قدر الثورة هو أن يتصدى لرفع مستوى المعيشة المتدنى لما يزيد عن خمسة وعشرين مليون نسمة محشورين فى وادى النيل الضيق إذ لم تكن المساحة المزروعة تمثل مجرد أربعة فى المائة من مساحة البلاد ومن ثم اقتضى الأمر التصدى لأكثر المشروعات الهندسية طموحًا وهو إقامة السد العالى مما ترتب على وزارة الشئون الاجتماعية أن:

(أ) تتحمل العبء الأكبر فى عملية تهجير النوبيين من موطنهم الأصلى الذى يقع خلف خزان أسوان حتى معبد أبو سمبل فى الجنوب وأن تخطط لإقامة مجتمع نموذجى تتوافر فيه الحاجات الحياتية كالمسكن والصحة والتعليم والأمن والعمل والنادى إلى غير ذلك كالمضيفة من المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(ب) الحفاظ على أنساق قيمهم التى ورثوها عن أسلافهم تلك التى تعمل على ترسيخ سمات التضامن والتآزر والتفاعل الإيجابى والتكافل بين الأفراد والجماعات والفئات والأجيال لاسيما حين ترتكز إلى مبادئ تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة الاجتماعية.

خامسا: وإذا كان العمل التطوعى ظل يشكل أساسًا مهمًا لعمل وزارة الشئون الاجتماعية منذ تأسيسها سنة ١٩٣٩ حتى اليوم، أصبح تنظيمه من خلال تشريعات قانونية أمراً ضروريًا ومن ثم صدر قانون

رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤.. وهو الذى مايزال معمولاً به حتى الألفية الثالثة على الرغم مما أثير حول تغييره من بعض المنادين بحقوق الإنسان غير أن المحكمة الدستورية العليا رفضت مشروع القانون الجديد رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٠.

سادسًا: كذلك جاء إصدار قانون الضمان الاجتماعى استجابة لحاجات فئة من النساء والشيوخ ممن لم يلحقوا بقطار المعاشات أو التأمينات، وكان الهدف هو تحويل مستحقى الضمان الاجتماعى من خانة الإعالة إلى خانة الإنتاج.

سابعًا: حظيت المرآة العاملة بالاهتمام تشريعيًا ومن خلال:

(أ) مكاتب توجيه الأسرة المخصصة لحل المشكلات المختلفة.

(ب) إنشاء دور الحضانة ورعاية الأطفال الملحقة بأماكن أعمالهن وتلك المقامة فى وحدات الشئون الاجتماعية الموجودة فى كل مكان.

ما سبق يُعد بعض معالم خريطة العمل الاجتماعى توضيحًا لأسباب اختيارى للبند الأول من المحور الثانى.

أما عن رغبتى فى الانضمام للمائدة المستديرة فى المحور السادس فيرجع إلى انحيازى لأفكار ومبادئ ومشروع ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ولكونى أتطلع لآفاق المستقبل تحقيقاً لها على الرغم من

كونى مؤمنة بعملية التغيير التى هى قانون الثورة، وفى نفس الوقت مؤمنة بفكرة الاستمرار ومن ثم فيمكن ربط الفكرتين معًا فى المقولتين التاليتين:

لا شىء جديد تحت الشمس

وكل شىء يتغير .

وكما يقول الفرنسيون: الميت يمسك بالحى فلا يمكن لمجتمع أن يكون بلا ماض، والماضى يلحق بالحاضر والذى يعيش فينا، كما أن الحاضر يعيش فى المستقبل.

د. حكمت أبو زيد

التعليم تحت ظلال ثورة يوليو

د. سعيد إسماعيل على

الثورة فى جوهرها، كما هو معروف، عملية تغيير اجتماعى تتسم بالسرعة والشمول والجذرية، والتعليم فى لحمته وسداه هو عملية إكساب المواطن مجموعة من المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التى من شأنها أن تحيله من مجرد كائن بيولوجى إلى شخصية اجتماعية قادرة على التعامل بكفاءة واقتدار مع متغيرات ومعطيات العصر بما فيه ومن فيه.

ومن هنا كان من الطبيعى أن تتوثق الصلة بين ثورة يوليو وبين التعليم، لكن المسألة ليست فى مجرد وجود الصلة، ولكن، فى طبيعتها وفى توجهها وفى درجتها، وهنا نجد أن التعليم فى هذه الفترة لم يسر على الطريق الصحيح لتدعيم الثورة، وهذا ما يمكن أن نقف عليه من خلال بيان مجموعة النقلات التى حدثت للتعليم منذ أن تسلمته الثورة إلى وفاة جمال عبد الناصر فى ١٩٧٠، حيث أن المسار التعليمى فى السنوات القليلة التى أعقبت الوفاة، كان استمراراً لما كان عليه.

ولعل أبرز ما نلاحظه هنا هو أن الثورة سلمت قيادة التعليم فى شهورها الأولى لقطب كبير فى التربية هو إسماعيل القبانى على

الرغم من أنه كان معروفاً بزعامته للفكر التربوى الأمريكى المتمثل فى المدرسة البراجماتية، كما أنه كان مرتبطاً بالحزب السعدى من قبل فى العهد الملكى، ويبدو أن الصداقة التى ربطت بينه وبين الدكتور السنهورى، مستشار الثورة فى عهدها الأول كان سبباً وراء ذلك، ولم تفكر الثورة فى الاستعانة بطه حسين الأقرب إلى أهدافها ومبادئها، لأنه كان وزيراً فى حزب الوفد الذى نظرت إليه الثورة نظرة خصومة وعداء.

وعلى الرغم من أن القبانى لم يستمر طويلاً، إلا أنه كان قد أحدث تغييرات جذرية سريعة فى نظام التعليم استمرت بعده، فضلاً عن تغلغل وانتشار لتلاميذه فى مختلف أجهزة التعليم سنوات طويلة، بحيث كان هؤلاء يشكلون عقول التلاميذ بمفاهيم واتجاهات وفلسفة تنتمى تماماً إلى المدرسة الأمريكية، بينما كانت الثورة تتجه تدريجياً إلى الابتعاد عن المعسكر الغربى الرأسمالى !

كانت المشكلة الكبرى التى واجهت التعليم، هى أن العواصف السياسية والعسكرية التى شهدتها مصر طوال الفترة، قد استنزفت الكثير من الموارد المالية مما لم يتح الفرصة للتعليم أن يحصل على ما يستحقه من المال والجهد، فى الوقت الذى كانت الأبواب فيه تفتح على مصراعيها للكثرة الغالبة من المواطنين إيماناً بشعبية التعليم وضرورة إتاحته للفقراء، وكان من أثر هذا أن غلبت السياسة التى

تتصور التقدم فى التعليم، مجرد تزايد مستمر فى أعداد التلاميذ، دون التنبه إلى تناقص مستمر فى مستوى التعليم، مما كان له أثره المؤسف فى ظهور عدد من الأمراض التعليمية، مثل: تعدد الفترات المدرسية، الارتفاع المستمر فى كثافة الفصول، ثم ينتهى الأمر، فى الفترة التالية، أن يستطيع الأغنياء أن يجدوا مخرجاً من التدهور المستمر فى مستوى التعليم، عن طريق المدارس الخاصة، والدروس الخصوصية، ويعجز الفقراء عن ذلك، ويجد كثيرون فرصة ذهبية للهجوم على المجانية متهمين إياها بأنها هى علة التدهور، بينما لم تكن هى المسئولة بدرجة أساسية عن ذلك !!

السياسة الاقتصادية- الاجتماعية فى حقبة الثورة ١٩٧٠-٥٢

أ. د/ مصطفى كامل السيد

مركز دراسات وبحوث الدول النامية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

دراسة مقدمة للندوة التى تعقدها دار الكتب والوثائق عن ثورة

يوليو١٩٥٢ فيما بين ٢٠ - ٢٢ يوليو ٢٠٠٢

مقدمة:

لقد كانت ثورة يوليو استجابة طبيعية حادة لأزمة اجتماعية سياسية حادة أيضاً فى مصر. وإذا كان أغلب المحللين يتفقون على توصيف هذه الأزمة وعلى أن المسألة الاجتماعية تمثل شقا أساسياً فيها، وعلى أن الثورة أحدثت تغييراً جذرياً فى بنية المجتمع المصرى من خلال مشروعها الاجتماعى، فإن معنى ذلك أن السياسة الاقتصادية- الاجتماعية كانت هى الأداة الأساسية فى إحداث هذا التغيير، وهنا يمكن إثارة العديد من الأسئلة حول نوعية هذه السياسات وطبيعة ومدى وعمق التغيرات التى أحدثتها فى الواقع المصرى، ثم حول كيفية قراءة ماحدث فى هذا الخصوص من منظور التنمية، وماهى الدروس المستفادة من هذه التجربة والتى يمكن استلهامها فى الفترة الحالية.

وفى ضوء هذا التطور تنقسم هذه الدراسة إلى قسمين:

يرصد القسم الأول أهم السياسات الاقتصادية- الاجتماعية فى حقبة الثورة ٥٢-١٩٧٠، ويتحدث فى هذا الصدد عن مرحلتين:

الأولى هى مرحلة مهادنة الرأسمالية المحلية وتقديم التشجيع والتسهيلات لها لكى تقوم بدور إيجابى فى مجال التصنيع خصوصاً وفى الاقتصاد القومى عموماً، لكنها لم تستجب لذلك، وكان ذلك مقدمة طبيعية لانتهاج المرحلة الثانية التى انطوت على كثير من

القوانين الاشتراكية تمثلت فى قوانين الإصلاح الزراعى(١٩٥٢)، وتأميم قناة السويس(١٩٥٦)، وتأميم المشروعات الأجنبية (الأنجلو فرنسية١٩٥٧)، وتأميم المشاريع المصرية الكبيرة، وسيطرة الدولة على مجمل النشاط الاقتصادى(٦١-١٩٦٤)، وتدشين الخطة الخمسية(٦٠-١٩٦٥) فضلاً عن قوانين إيجارات المساكن والضرائب...

ويتناول القسم الثانى هذه السياسات من زاوية تحليلية فيبدأ بعرض أهم آثار هذه السياسات والتى تمثلت فى تغيير الأوضاع المؤسسية أو علاقات الإنتاج وإعادة توزيع الثروة على صعيد الريف والحضر وبين كليهما وتصفية الطبقة القديمة المسيطرة وفتح أبواب الحراك الاجتماعى أمام أبناء الطبقات الوسطى والدنيا، ونشر التعليم وتكريس حقوق المرأة.

ثم يناقش ماحدث فى المجتمع المصرى من منظور التنمية، من حيث أنها تجربة توخت القضاء على الاستغلال الداخلى والخارجى وتعظيم قاعدة الثروة الوطنية وإعادة توزيعها بصورة عادلة، وذلك من خلال سيطرة شعبية على قوى الإنتاج وعن طريق تخطيط قومى شامل وبذلك حسمت الثورة قضية التنمية لصالح الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب، وفى النهاية تستعرض الدراسة دروس النجاح والفشل والتى يمكن أن نستفيد منها أو نستلهمها فى الفترة الحالية.

مركز دراسات وبحوث الدول النامية

الثورة والإخوان المسلمون (١٩٥٢ـ١٩٥٤)

د. أحمد زكريا الشلق

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية لعلاقة ثورة يوليو ب**الإخوان** المسلمين فى فترة بالغة الدقة والحساسية من تاريخ الثورة. وسوف يبدأ بخلفية تاريخية حول علاقة الضباط بجماعة الإخوان قبيل قيام الثورة ومحاولات **الإخوان** اختراق الجيش، وموقف الضباط الأحرار من ذلك، ثم يعالج علاقة **الإخوان** بالتحرك ليلة ٢٣ يوليو لتوضيح دورهم، مع تفنيد الروايات المتعلقة بهذا الدور، ثم ينتقل البحث إلى دراسة رد فعل الإخوان لنجاح الضباط فى الإمساك بزمام السلطة، وموقف القيادة من ذلك.

وينتقل البحث إلى موقف الإخوان من الإجراءات الجديدة التى اتخذتها قيادة الثورة، مثل نداء التطهير، و «بيان **الإخوان** بشأن العهد الجديد»، ثم قانون الأحزاب السياسية، وقانون الإصلاح الزراعى، وتأليف وزارة محمد نجيب وأزمة اشتراك **الإخوان** فيها، ثم اتصالات الإخوان بالسفارة البريطانية للتباحث بشأن الجلاء عن مصر، ورد فعل رجال الثورة تجاه ذلك. كما يتناول البحث موقف **الإخوان** من اتفاقية الجلاء وتدهور علاقتهم مع قيادة الثورة خلال عام ١٩٥٣، وهو العام الذى شهد اشتداد الصراع بينهما، حيث أراد كل منهما احتواء الآخر.

كما يرصد البحث كذلك محاولات عبدالناصر اجتذاب جماعة من قيادات الجهاز السرى للإخوان (النظام الخاص)، كما يتتبع الاتصالات التى أجراها الإخوان بمحمد نجيب وتحرك مظاهراتهم فى الجامعة وهو الأمر الذى أدى إلى إصدار مجلس قيادة الثورة قراراً بحل جماعة الإخوان فى يناير ١٩٥٤، فضلاً عن تشكيل «هيئة التحرير» وموقف **الإخوان** منها، ومطالبة عبدالناصر لهم بحل الجهاز السرى، ثم اعتراضهم على المبادئ الأساسية لاتفاقية الجلاء ومهاجمتهم لها وتحريك المظاهرات وأعمال العنف، ومواجهة الحكومة لذلك بحملة من الاعتقالات والقمع، الأمر الذى اتجه بنشاط الجماعة إلى العمل السرى على نحو خطير، وهو ما أفضى فى النهاية بقيام عناصر من النظام الخاص بمحاولة اغتيال عبد الناصر فيما عرف بحادث المنشية فى أكتوبر ١٩٥٤، وما أعقب ذلك من حملة اعتقالات ومحاكمات، طالت معظم كوادر **الإخوان**، مما كان ضربة قاصمة للجماعة، شكلت نقطة تحول خطيرة فى علاقة الإخوان بالثورة، وفى مجمل نشاطهم السياسى فيما بعد.

والله ولى التوفيق..

تطابق واحتواء أم إقصاء وعداء
قراءة فى العلاقة التفاعلية بين نظام يوليو والقوى السياسية الأخرى

انطلقت ثورة يوليو ٥٢- وسط أزمة سياسية عارمة ، عجزت فيها الوزارات المتوالية عن البقاء فى الحكم وحل المشكلة الوطنية، وفى ظل ازمة اقتصادية خانقة كانت تشير إلى عجز القوى التقليدية فى المجتمع عن حل مشاكل الكادحين والطبقة الوسطى فى المجتمع.

ورأت الثورة فى مرحلتيها الأولى والثانية (قبل أن يستقر الأمر لها كسلطة ثورية، وبعدها) أنها بديل للقوى السياسية التقليدية:

القصر الملكى والأحزاب التى مارست الحكم قبل ٢٣يوليو، بديل يرفض سياساتها، ورأت فى نفس الوقت أنها بديل يحقق أمانى القوى السياسية الصاعدة شعبياً (الإخوان المسلمون، الحزب الاشتراكى «مصر الفتاة»، والشيوعيون فى تنظيماتهم الماركسية، والحركة النقابية التى كان تأثيرها فى تصاعد مستمر).

وقد حكمت رؤية الثورة نفسها كبديل علاقتها التفاعلية مع كافة القوى فى المجتمع المصرى فى الفترة مابين ١٩٥٢و١٩٧٤، الفترة التى بدأت بانطلاق الثورة، وانتهت حين امتلك الرئيس السادات

شرعية جديدة بعد اكتوبر ٧٣ واستطاع أن يظهر توجهاته المعاكسة للتوجه الثورى.

ويغلب فى قناعاتى - مبدئياً ـ أن رؤية علمية للتفاعل الذى اتخذ شكل الصراع الحاد فى أحيان ، والقمع المبالغ فيه فى أحيان ثانية، والغليان المنذر فى أحيان ثالثة، والاحتواء فى أحيان أخرى، لابد وأن تتفهم تلك العلاقة التفاعلية ضمن منظومة تعددت فيها الأشكال والدرجات، بينما حافظت على طبيعة مضمونية وحيدة يمكن تجريدها فى هذه المقولة: «تطابق واحتواء أو إقصاء وعداء»

ولعلنا نرى - مبدئيًا أيضًا- أن تلك الرؤية العلمية والتى تحاول قدر جهد الباحث أن تكون موضوعية، تنظر إلى دخائل الأمر من خارجه فى محاولة دؤوب لتحييد العوامل الذاتيه) من الضرورى أن تمعن النظر فى هذه العلاقة التفاعلية من خلال:

أولاً : تقسيم الفترة من ٥٢ - ١٩٧٤ إلى سبع فترات زمنية لكل منها خصائصها المميزة والحاكمة للتفاعل، وهى الفترات ٥٢-٥٤/٥٤-٥٦/٥٧-٥٨/٥٩-٦٤/٦٤-٦٧/٦٧-٧٠/٧١-٧٤.

ثانياً: وضع شروط أساسية للتفاعل نجملها فى النقاط التالية:

١- أن الفترة ٤٥ -١٩٥٢ - السابقة على نظام يوليو - صنعت فاعلية حقيقية، وأخرى متخيلة لكافة الأطراف، حكمت تصرفاتها ورؤية كل منها للآخر طوال الفترات السبع.

٢- أن الفترة ٥٢ -٥٤ صنعت توجسات لم يستطع أى طرف من الأطراف أن يتخلص منها

٣- أن كافة الفترات كانت محكومة بفهم ورؤية ومدى إيمان كل طرف لماهية الديمقراطية، وفى هذه النقطة لايمكن تجريم طرف وتبرئة آخرين، مثلما لايمكن المساواة فى التجريم بين الأطراف كلها، وأن هذه الرؤية للديمقراطية كانت السبب وراء حدة المواجهات أو الإذعان المتدين أو الانفعال بديلاً عن الفعل المتوازن.

٤- أن الدراسة لايمكن ان تنظر إلى كافة الأطراف (عدا الإخوان المسلمون) بما فيهم السلطة الثورية على أن أياً منها يمثل قوة متجانسة، فكل طرف كان يضم تيارات تختلف على الوسائل فى حالة اتفاقها على الأهداف.

٥- أنه نتيجة لعدم التجانس - هذا - فإن القول بالاحتواء الكامل فى فترات، مثله مثل القول بالعداء الكامل فى فترات أخرى، يمثل خطأ علمياً فادحاً.

٦- أن الأوضاع الاقتصادية فى أى فترة، كانت تشكل مبعثاً للتسامح النسبى بين كافة الأطراف، أو المبادرة بالعداء، أو التحالف، وبعضه سلبى، والنضال المشترك، وبعضه سلبى أيضا.

٧- أن الأزمات الداخلية فى كل طرف على حدة، كانت تؤثر فى قدرته على التفاعل مع طرف آخر أو أطراف، وتحكم رؤيته فى

الفترات المختلفة.

٨- أن المواجهات الحادة لم تكن صراع أهداف فى كل الأحيان، ولم تتسم بالموضوعية فى فترات كثيرة.

٩- أن برامج الثورة (الفضفاضة) فى فترات كثيرة، مثلت عنصراً حاكماً، إذ كان (لقبوله تفسيرات مختلفة) مصدر توجس مبالغ فيه لأطراف، وطمع مبالغ فيه لأطراف أخرى. وكلاهما كان دافعاً للصدام.

١٠- أن مؤثرات السياسة الخارجية فى فترات كثيرة (عالمية أو تنتمى لأى من القوتين العظميين) كانت عنصراً فاعلاً فى رؤية الأطراف لمستقبلها وفى رؤية بعضها للبعض، وأن - فى ظنى- طرفاً لم ينج من ضغوطاتها أو وعودها.

وأخيراً...

بهذا المنظور -كما أعتقد مبدئيا -الذى يفصل كل فترة مميزة عما عداها،ويعمل فيها شروط التفاعل السابقة، مرتباً إياها حسب أهمية كل منها فى فترة من الفترات، يمكن انجاز دراسة تحقق نظرة علمية يصبو إليها الباحث، ويتمنى أن يجدها الآخرون مقترنة مما أراد.

والله ولى التوفيق،

د. هشام السلاموني

موقف ثورة يوليو من الحركة الشيوعية وموقف الحركة الشيوعية منها

١- نبذة عن الوضع الاجتماعى والجماهيرى قبل٢٣ يوليو.

٢- نبذة عن وضع الحركة الشيوعية قبل ٢٣ يوليو.

٣- الانجازات الكبرى التى حققتها حركة ٢٣ يوليو، الثورة والسلبيات الخطيرة التى أوقعت البلاد فيها.

٤- موقف كل من المنظمات الشيوعية الثلاث الرئيسية من حركة ٢٣ يوليو.

٥- موقف حركة ٢٣ يوليو - فى بدايتها- من الحركة الشيوعية:

- لقاء عائلات الشيوعيين بمجلس قيادة الثورة وعبد الناصر.
- قانون العفو السياسى:
  - الافراج عن الإخوان.
  - عدم الافراج عن الشيوعيين.

٦- حملة اعتقال الشيوعيين قبل ١٩٥٦.

٧- بدء تغيير موقف الشيوعيين من الثورة بعد:

- رفض حلف السنتو.

- المشاركة فى باندونج.

٨- موقف الثورة من الشيوعيين بين عامى ١٩٥٦و١٩٥٨:

- الافراج عن الشيوعيين فى بداية ١٩٥٦.

- تأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦.

- قرار قيادة الثورة دعوة الشيوعيين للمشاركة فى صد هجوم أعداء الوطن.

- البلاغ رقم ١٣.

- استدعاء أحد الشيوعيين فى هيئة التحرير للاشتراك فى النشاط.

٩- محاولة الإمبريالية الأمريكية للوقيعة بين الشيوعيين والثورة.

- بلاغ ضد أحد الشيوعيين بمحاولة اغتيال عبد الناصر عام ١٩٥٨.

١٠- تصريح عبد الناصر أواخر ١٩٥٨ بانتهاء المعركة مع الاستعمار.

١١- ابتداء المعركة ضد الشيوعيين.

- اعتقال جميع الشيوعيين فى يناير ومارس ١٩٥٩.

- عمليات التعذيب الواسعة ضد الشيوعيين فى (ابوزعبل) وغيرها.

- إبقاء الشيوعيين فى السجون والمعتقلات حتى مايو ١٩٦٤.

١٢- الضغط من أجل حل الحزب الشيوعى المصرى:

- المفاوضات السرية خلال أواخر أيام الاعتقال.

-حل الحزب الشيوعى المصرى فى مايو ١٩٦٥.

- استمرار ملاحقة الشيوعيين الرافضين لقرار الحل.

يوسف درويش

أنماط التفاعل المبكرة بين ثورة يوليو والقوى السياسية الأخرى: أزمة مارس ١٩٥٤

د. محمد عبدالشفيع عيسى

(معهد التخطيط القومى)

يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قامت «حركة الجيش» فى مصر بواسطة تنظيم «الضباط الأحرار» وبواسطة ما يقارب المائة من الضباط الوطنيين، ولم تكن تلك الحركة خالية من تصور سياسى محدد، وإن كان تصورًا عامًا مجردًا ، وهو آن تتولى بنفسها قيادة عملية التغيير وإذن فهى لم تكن حركة تجريبية محضة، قوامها المحاولة والخطأ فحسب.

ولقد استند هذا التصور إلى اقتناع عميق بفساد النظام السياسى القديم من جهة أولى، ومحاولة احتواء الأحزاب والقوى الوطنية القديمة لجعلها (جزءاً تابعًا) فى النظام السياسى الجديد من جهة أخرى.

وجاءت كافة خطوات «حركة الجيش» متسقة مع هذا التصور السياسى، وانطلاقًا من ذلك أخذت تضع ضوابط للمارسة السياسية من شأنها تقييد حرية القوى الاجتماعية فى تنظيم نفسها سياسيًا،

ولذا تم إصدار قانون حل الأحزاب السياسية وإنشاء «هيئة التحرير» وانتقل مركز السلطة تدريجيا إلى مؤسسات سياسية ـ تنفيذية يحكم القبضة عليها العسكريون، وبواسطة النظام السياسى الجديد أخذت (حركة الجيش) تتطور إلى «حركة ثورة» كاملة فى المجالات السياسية الداخلية والخارجية، والاجتماعية، والثقافية، وكان لابد أن تخوض المعارك المتتالية فى سبيل ذلك، وبقيادة زعيم كارزماتى هو جمال عبدالناصر.

ولكن (حركة الجيش) التى أخذت فى التطور على مسار (ثورة) تعرضت لانشقاقات داخلية ، وصار القطب الذى تتجمع من حوله (حركة الانشقاق) هو اللواء محمد نجيب/ الرئيس الرمزى للحركة، وأخذ محمد نجيب ينتقل منذ أواخر ١٩٥٣ من موقف (تدعيم الدور السياسى للجيش وإلغاء الأحزاب) إلى موقف (تصفية الدور السياسى لحركة الجيش أو عودته إلى ثكناته). وقد تطابقت رؤية ومصلحة محمد نجيب فى تصفية حركة الجيش وطليعتها مجلس قيادة الثورة، مع رؤية ومصلحة القوى السياسية التى (صفتها) حركة الجيش وطليعتها، فأخذ نجيب والقوى السياسية الأخرى، ينادى بمطلب مشترك هو الحرية بالمفهوم (الليبرالى)، بينما أخذت حركة الجيش ومجلس قيادة الثورة وجمال عبدالناصر تسعى إلى استخلاص السلطة لنفسها من يد محمد نجيب وحلفائه داخل الجيش وخارجه.

وتمت جولات متتابعة على طريق الصراع بين الطرفين بلغت ذراها فى شهر مارس ١٩٥٤ مما اصطلح على تسميته أزمة مارس ١٩٥٤، وانتهت الأزمة كما هو معروف بانتصار حركة الجيش (الثورية) بقيادة عبدالناصر، وتنحية محمد نجيب وما يمثله من رؤى.

الثورة والقانون:
السنهورى وأزمة مارس ١٩٥٤

د. مصطفى عبد الغنى

تحاول هذه الورقة رصد طبيعة العلاقة بين الثورة (ثورة يوليو) والقانون، ونتخذ من (د. عبد الرازق ١٨٩٥- ١٩٧١) نموذجاً دالاً لها.

وتتحدد العلاقة فى هذه الفترة الأولى المضطربة من تاريخ الثورة بين عامى ١٩٥٢ -١٩٥٤، ومن ثم. فهى تولى العلاقة بين المثقف والسلطة أهمية كبيرة: فى الإطار الزمنى، مما يشير إلى تركيزنا على هذه العلاقة إلى فهم دور المثقف كظاهرة اجتماعية وسياسية، دون أن تتركز- كأغلب الدراسات المعاصرة - على فهم دور المثقف فى الأدب أو الفكر أو الإصلاح الاجتماعى أو حتى القانونى بمعناه المحدد.

وقد سعينا لفهم طبيعة هذه العلاقة عبر المنهج التاريخى والبعد الموضوعى، وأعين إلى عديد من المصادر سواء الوثائقية منها أو المنشورة. .

غير أننى أوليت اهتماماً كبيراً (للمصادر الحية) هنا، فإلى جانب المناهج العلمية، حرصت على الشهادات التى قمت بتدوينها فى حينه

مع شهود هذه الفترة، وهى لدى مسجلة، كما أنها مدونة فى أوراق راجعها أصحابها ووقعوا عليها..

وكان هدفى فى ذلك أن أتجنب الانحياز أو أقع فى غلو التطرف، رغم أننى لم أستطع أن أزعم الحيدة التامة، فالحيدة فى الدراسات الإنسانية قيد لا أزعم أننى شعيت للحرص عليه كثيراً، وإنما كان دافعى الذاتى الموضوعية هو الذى دفعنى لرصد هذه العلاقة جاهداً أن أكون موضوعيًا إلى حدٍ كبيرٍ..

ومن هنا، سعيت إلى طرح التساؤلات الأولى، وحاولت - بالتبعية - أن أجيب عن هذه الأسئلة بحيدة آزعم أننى جهدت أن أقترب منها إلى حدٍ كبيرٍ

ومن هنا، حاولت الإجابة عن تساؤلات كثيرة منها:

- كيف تجسدت العلاقة بين رموز الثورة وأهم رموز القانون حينئذٍ؟

- وهل حرضت الثورة على الاعتداء على السنهورى؟

- وكيف يمكن الحكم على مواقف الثورة فى هذه الفترة المضطربة من تاريخنا الحديث؟

- ثم من المسئول - بوضوح- عن الاعتداء على أعلى منصب دستورى قانونى حينئذٍ؟

ورغم أن السنهورى إبان قيام الثورة كان رئيسًا لمجلس الدولة المصرى، وكان على وعى تام بكل التيارات السياسية والاجتماعية والحزبية.. فإن علاقته بالثورة حرصت على أن تتحدد عند العلاقة المباشرة بين القانون والنظام الجديد، أى، فى الدرجة التى يحاول القانون بها التعامل مع النظام الحاكم، ثم فى نفس الوقت، ترويض راديكالية الضباط الجدد في إطار سعى السنهورى جاهداً ألاَّ يتجاوز القانون..

وكان علينا - فى سبيل ذلك- آن نعرض لعديد من الدوائر التى تحددت فيها هذه العلاقة، وتحولها من أزمة لأخرى، ومن مرحلة إلى أخرى ، ومن هنا، حاولنا رصد هذه العلاقة فى ثلاث دوائر قبل أن تتطابق فى مركز واحد انتهينا إليه فى تفسير طبيعة هذه العلاقة.

وكانت هذه الدوائر تتحدد على النحو التالى:

- دائرة التعاون (=المسايرة)
- دائرة الصدام (= الاختلاف)
- دائرة الاعتداء (= الخلاف)

وعلى هذا النحو، حرصت على رصد هذه العلاقة التى انتهت بإنهاء دور السنهورى، واحتجابه مابقى له من عمر دون الاشتراك فى

الحياة السياسية فى بدايات عام ١٩٥٤، فى وقت، كان لابد أن تبدأ فيه حركة انتظام ثورة يوليو لسنوات بعد ذلك.

كانت العلاقة بين المثقف والسلطة فى مركز الدوائر.

غير أنها كانت - فى التحليل الأخير - العلاقة بين ثورة يوليو والقانون المصرى فى أخطر فترة من تاريخنا الحديث فى بداية الخمسينيات.

وهو ما حاولت رصده والخروج منه بنتائج محددة.

وثائق الثورة

لقد كانت مصر فى مقدمة الدول التى عنيت بوثائقها، حينما أدرك (محمد على) فى بداية حكمه أن نجاحه فى تحقيق أهدافه يقضى بتنظيم إدارة البلاد وتنمية مواردها وتعليم أبنائها وتكوين قوة عسكرية يوطد بها حكمه، لهذا عمل (محمد على) على العناية بالوثائق الجارية حيث لاحظ أن السجلات والدفاتر، التى فى حوزة الباشكتاب والمباشرين تتبدد حينما يعزلون، وغالبًا ما يأخذون معهم وثائقهم وقد نشأ عن هذا اضطراب فى أداء العمل الحكومى، لذا فقد أنشأ الدفتر خانة ١٢٤٤هـ ـ وجعلها تابعة لقلم الخزينة التابع لديوان الخديوى.

وقد شيدت من دورين بمحاذاة باب القلعة، وقد وصل عدد مخازن الدفتر خانة ١٨٤٤ إلى تسع وستين مخزنًا وأنشأ لها لائحة حفظ، حفظت لمصر معظم وثائقها التى تحفظ الآن بدار الوثائق المصرية، ثم مرت الدفتر خانة بالعديد من الإجراءات الإدارية والتشريعية ابتداء من عصر (عباس الأول) ومرورًا بعصر (إسماعيل) وحتى عهد الملك (فؤاد) الذى عنى عناية ملحوظة بوثائق أسرة (محمد على) حينما خصص فى قصر عابدين مكانا للمحفوظات استقدم لها المترجمين والمفهرسين.

أولاً: وبقيام ثورة ٢٣يوليو أدركت حكومة الثورة أهمية الوثائق باعتبارها ذاكرة مصر، لذا أنشئت دار الوثائق القومية بموجب القانون ٣٥٦ لسنة١٩٥٤ وأعدت لها لائحة وكانت تبعيتها لوزارة الإرشاد القومى وتحددت مهمة الدار بالعناية بالوثائق التاريخية.بحفظها وتيسير دراستها والعمل على نشرها إلاَّ أن المادة الرابعة من هذا القانون قد تركت للهيئات الحكومية حق حفظ بعض الوثائق التى ترى أن لها طبيعة سرية مما أتاح الفرصة لهذه الجهات بأن تبالغ فى درجات السرية لدرجة أن كل الهيئات السيادية تقريبًا قد احتفظت بوثائقها بحجة أن لها طبيعة سرية.

ثانيًا :ضياع كثير من الوثائق لأسباب إدارية خالصة لدرجة أن وثائق السد العالى قد تاهت بين جهات مختلفة بحكم الظروف التاريخية التى مرت بها هذه الجهات مثل وزارة الرى، ووزارة الكهرباء، وهيئة السد العالى.

وحينما حاولنا البحث عن هذه الوثائق لم نجد وسيلة للوصول إلى حقيقة متكاملة حول هذه التجربة الوطنية الكبيرة.

ثالثًا:افتقار الوعى الوثائقى على كل المستويات الإدارية فى الدولة، نجد أن الوثائق المصرية تتعرض لكارثة حقيقية ولدينا تجارب كثيرة فى هذه الموضوع .

رابعا: عدم وجود قانون يلزم الجهات المختلفة بالحفاظ على وثائقها وافتقار العلاقة الوثيقة بين دار الوثائق وبين هذه الجهات.

وظلت دار الوثائق تابعة لوزارة الإرشاد القومى ثم نقلت تبعيتها إلى وزارة المعارف ثم استقر بها الأمر فى النهاية لكى تكون تابعة لوزارة الثقافة.

واللافت للنظر أنه على الرغم من صدور مجموعة قوانين ابتداء من ١٩٥٤ وحتى ١٩٩٣ إلا أن جميع هذه القوانين ظلت معيبة من وجوه عديدة من أهمها عدم إلزام هيئات الدولة بتسليم الوثائق بحجة أن لها طابعًا سريًا مما أضر بالوثائق من عدة وجوه.

أولها: ماتعرضت له فترة الثورة من تشويه من خلال كتابات ادعى أصحابها أنهم كانوا بمثابة شهود عيان على كثير من القضايا إضافة إلى الاعتماد على الوثائق الأجنبية باعتبارها تمثل وجهة النظر الواحدة وخصوصًا وأن هذه الوثائق ما هى إلا تقارير كتبت بمعرفة السفارات الأجنبية التى كان معظمها فى خصومه مع حكومات الثورة مما عرض تاريخ مصر لتشويه واضح.

وبشكل عام فإن وثائق ثورة يوليو فى حاجة إلى تدخل عاجل لحماية ذاكرة مصر من التشويه حيث تتعرض هذه الحقبة إلى عمليات

تزييف مقصودة تستهدف النيل من هذه التجربة مما يسئ إلى تاريخ مصر المعاصر.

د. محمد صابر عرب



مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة